وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الطور:ماستر

تخصص: بنوك, مالية وتسير المخاطر

اثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء البنوك الجزائرية (دراسة إحصائية تحليلية)

من إعداد الطالبة:

سهام عبيد

تحت إشراف الدكتور

لحول عبدالقادر

السنة الجامعية: 2016-2017

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي أما بعد

فإلى من نزلت في حقهما الآيتين الكريمتين فيقول تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا . وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا . رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُواْ صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا } {الإسراء/23– 25}

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي وأبي حفظهما الله لي...

إلى كل من سهر وتعب معي في إتمام هذا العمل من قريب أومن بعيد...

وإلى أفراد أسرتي،سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل...

وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل باسمه...

إلى أساتذتي الكرام وأسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل رفقاء الدراسة...

وفيا الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله" حديث صحيح

أولا احمد الله واشكره على منحي القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل واخص بالذكر والدي العزيز...

واشكر جميع أساتذتي على طول مشواري الدراسي,: أستاذ بن حاسين, أستاذ جبوري, والاستاذ نعجة عبد الرحمان..., وخاصة الأستاذ المشرف لحول عبد القادر الذي لم

يبخل علينا بتوصياته ونصائحه.

وإلى كل الأصدقاء وجازاهم الله خيرا.

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلة المولى تبارك وتعالى أن

يجزيهم عني وعن الأمة الإسلامية كل الخير إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المحتويات

الشكر والعرفان	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	
الفصل الأول:ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	**ص**
مقدمة الفصل الأول	01
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي	02
1- نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي	02
2- تعريف الاقتصاد الغير رسمي	04
3- خصائص الاقتصاد الغير رسمي	07
4- أنواع الاقتصاد غير الرسمي	08
5- العلاقة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي	09
1.5-العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من حيث الأهداف.	09
2.5- العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من حيث المخطط الذي قدمه (Pierre Pestieau) في كتابه حول الاقتصاد السرداني.	10
6- طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي	12
المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي وآثارها	14
1-العمل المخفي.	14
2-الفساد.	15
3-تبييض الأموال.	18
4-التهرب الضريبي.	20
المبحث الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	22
1- تطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	22
1.1-المرحلة الاشتراكية والاقتصاد الموازي مجال التوزيع	22

2.1- الاقتصاد الموازي في مجال الإنتاج والانتقال إلى اقتصاد السوق	23
2- **القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.**	23
1.2 – قطاع التجارة	23
2.2 - قطاع البناء والأشغال العمومية	24
3**– أسباب ظهور وتنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.**	25
4– اثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري.	27
1.4–الآثار السلبية.	27
2.4–الآثار الايجابية	28
خاتمة الفصل الأول	30
الفصل الثاني:المنظومة المصرفية الجزائرية	
مقدمة الفصل الثاني	31
المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري	32
1–مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962–1985)	32
2– تطور هيكل النظام المصرفي الجزائري	34
1.2–هيكل النظام المصرفي الجزائري نهاية 1985	35
2.2–هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض	36
3–خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية	40
المبحث الثاني: مشاكل المنظومة المصرفية الجزائرية والتحديات التي تواجهها	41
1– مشاكل المنظومة المصرفية الجزائرية	41
1.1–المشاكل الداخلية	42
2.1–المشاكل الخارجية	44
2–التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية	46
المبحث الثالث: كفاءة وأداء البنوك الجزائرية	48
1–مفهوم الكفاءة والأداء المصرفي	48
2–طرق تقييم الأداء في البنوك الجزائرية	49
3–عوامل تحقيق الكفاءة المصرفية والمالية في الجزائر	52
خاتمة الفصل الثاني	56

الفصل الثالث: اثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء البنوك الجزائرية	
مقدمة الفصل الثالث	57
المبحث الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	58
1-تمهيد	58
2-تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وفق لنموذج(VitoTanzi)	60
3- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي.	62
المبحث الثاني:مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري	64
1-تقدير الكتلة النقدية المتسربة	64
2.1-تطور حجم الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-2015)	65
2.2-تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2015)	72
3.2تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام (1990-2015)	75
2-تقييم أداء البنوك الجزائرية في جذب الودائع	78
1.2 الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي	78
2.2 معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية	81
3.2 قياس كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات (الوعي المصرفي)	83
3-اثر التسرب النقدي على أداء البنوك الجزائرية	84
المبحث الثالث: واقع تأهيل عمل المنظومة المصرفية الجزائرية	86
1-جهود السلطات الجزائرية في التقليل من اثر الاقتصاد غير الرسمي على البنوك	86
2-عوامل تأهيل عمل المنظومة المصرفية الجزائرية	87
الخاتمة العامة	90
قائمة المراجع	93

قائمة الأشكال

01	أنواع الاقتصاد غير الرسمي	08
02	العلاقة الموجودة بين الاقتصاد السرداني والاقتصاد الرسمي	11
03	إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر	35
04	هيكل النظام المصرفي الجزائري عام2001	37
05	هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية2017	39
06	منهج ومحاور إصلاح القطاع المصرفي	55
07	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام (1990-2004).	62
08	حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة(1988-2006)	64
09	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها(1990-2015)	67
11	نسبة النقود القانونية و النقود الكتابية من الكتلة النقدية	71
12	تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2015)	74

قائمة الجداول

01	المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	04
02	مقارنة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي	09
03	طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي	13-12
04	ترتيب الجزائر وفق مؤشرات الفساد مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	16
05	تطور حجم التهرب الضريبي في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية في الفترة (1990-2006)	21
06	جدول توزيع الاقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر	25
07	مؤشر الفساد في الجزائر الفترة (2003-2007)	27
08	تطور حجم التشغيل في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي	28
10	تطور حجم فائض السيولة على مستوى البنوك الجزائرية	43
11	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	58
12	تطور حجم الاكتناز في الجزائر (1963-1987)	59
13	تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004) وفقا لنموذج الطلب على العملة أسلوب (v.tanzi 2000)	61
14	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في الجزائر(الفترة 1988-2006)	63
15	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-2015)	66
16	تطور بنية الكتلة النقدية (1990-2015)	70
17	مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (1990-2015):	73
18	تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام (1990-2015)	76
19	حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي(1990-2015)	80
20	المرونة الداخلية للودائع المصرفية (1990-2015)	82
21	تطور الوعي المصرفي في الجزائر (1990-2015)	83

22	**أهمية الودائع في تغطية القروض والائتمان**	85
23	**تطور معدلات التضخم في الفترة (1990–2014)**	85

المقدمة:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي, وذلك من خلال العمل على تحسين بعض المؤشرات التي تعكس ذلك كتحقيق معدلات نمو معتبرة في الناتج الوطني, التخفيض من معدلات التضخم والبطالة, رفع القدرة الشرائية,...إلى غيرها من المؤشرات الأخرى.

إلا أن وجود بعض الظواهر المشوشة على الاقتصاد قد تصعب من عمل السلطات في تحقيق تلك الأهداف وتحول دون السير الطبيعي للاستراتيجيات والبرامج التنموية الموضوعة.

إذ يرى بعض الاقتصاديين والخبراء أن **الاقتصاد غير الرسمي** من بين أهم تلك الظواهر التي تعاني منها الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة, حيث تشير الإحصائيات إلى استحواذه نسبا كبيرة من الناتج الداخلي الخام قد تصل حتى حدود 60 من المائة في الدول النامية, وقدرت في الجزائر بحوالي 30من المائة من الناتج الوطني حسب دراسات صندوق النقد الدولي حول تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي لمجموعة من الدول.

لعل تطور حجم هذه الظاهرة هو ما يفسر تزايد اهتمام الدارسين والباحثين بها, منذ ثلاثينات القرن الماضي وخاصة الآونة الأخيرة, أين أجريت العديد من الدراسات والأبحاث لمعرفة أسباب نشوء وتطور هذه الظاهرة وما هي أهم أساليب إحصائها وتقديرها بالشكل الجيد لتمكين الدول والسلطات من تطويقها والتحكم بها.

والجزائر من بين تلك الدول التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي "الموازي, الخفي,التحتي,..." مهما اختلفت تسمياته وطرق التعبير عنه, والذي يرجعه المحللين إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري, خاصة مع منتصف الثمانينات والتسعينات والتي عرفت ازدهارا لهذه الأسواق, أين تمكنت هذه الظاهرة من الوصول إلى جميع القطاعات (مالي, نقدي, خدمات,...).

وفي هذا الصدد سنحاول التطرق إلى اثر هذه الظاهرة على القطاع المالي على وجه العموم والبنوك بالخصوص وما هي أهم قنوات انتقال هذا الأثر إن وجد, في ظل تضارب للأرقام والإحصائيات حول حجم الظاهرة في الجزائر من جهة وسرية المعاملات والبيانات البنكية من جهة أخرى.

- **تحديد الموضوع:**

يدور بحثنا هذا حول علاقة الاقتصاد غير الرسمي بأداء المنظومة المصرفية الجزائرية, وبالتالي ستكون الدراسة مقتصرة على:

-تحديد ماهية الظاهرة, أنواعها, خصائصها, طرق تقديرها, وضعها في الجزائر (بصفة عامة).

-حال المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل الإصلاحات والتعديلات واهم مؤشرات قياس أداؤها.

-تحديد أوجه التداخل بين ظاهرة الاقتصاد الموازي و النظام البنكي في الجزائر.

- **أهمية البحث وأهدافه:**

تم اختيارنا لهذا البحث لعدة أسباب, أهمها:

-التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.

-أهمية هذا الموضوع خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر(تراجع أسعار البترول).

-غياب شبه كلي لدور الوساطة المالية في الاقتصاد الجزائري (رغبة وإصرار منا للبحث في أسباب ذلك).

-ندرة الدراسات التي تربط الاقتصاد الغير رسمي بالبنوك بشكل مباشر.

-تدعيم البحوث في هذا الميدان.

- **إشكالية البحث:**

في ظل الضغوطات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي بصفة عامة والمنظومة المصرفية بصفة خاصة, يطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير الاقتصاد غير الرسمي على أداء البنوك الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية, **حاولنا طرح مجموع الأسئلة الفرعية التالية:**

1-ما هو واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

2-كيف هو حال المنظومة المصرفية الجزائرية؟

3-هل هناك علاقة تأثير وتأثر بين الاقتصاد غير الرسمي والبنوك؟ أم تأثير من طرف واحد؟ وما هو اتجاه هذا التأثير؟

4 -كيف يمكن التقليل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؟ وما هي الحلول والبدائل الممكنة للاستفادة من هذه الظاهرة في رفع أداء البنوك مستقبلا ؟

- **فرضيات البحث:**

الفرضية الأولى: الاقتصاد الغير رسمي هو وليد لمجموع الثغرات والمشاكل الموجودة في الدائرة الرسمية ومنها الدائرة البنكية.

الفرضية الثانية: التسربات النقدية هي مصدر تنامي وتطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة تأثير وتأثر بين البنوك والاقتصاد الغير رسمي.

- **منهج البحث:**

إن المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي إضافة إلى المنهج الإحصائي التحليلي الذي يعتبر احد مناهج البحث العلمي, من خلال جانبين للدراسة:

الجانب النظري:حيث سيتم من خلاله وصف لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالتطرق لأهم جوانبها والتي تخدم الفهم الأوسع للبحث وكذا التطرق للجانب النظري المنظومة المصرفية الجزائرية (الإصلاحات, التعديلات,...)

الجانب التطبيقي: هو الجانب الذي سنستخدم فيه المنهج الإحصائي بعرض لأهم الإحصاءات التي تخدم الموضوع ومحاولة تحليلها.

- **الدراسات السابقة:**

هناك عدة دراسات أقيمت حول هذا الموضوع, ومن بين الدراسات التي اتخذناها كمرجع ومنطلق لدراستنا:

1-**دكتوراه (علي بودلال)2007**: والتي تحمل عنوان *الاقتصاد غير الرسمي مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي* خلصت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال نموذج(VITO TANZI)

2-**دراسة الأستاذة بقبق ليلى أسمهان2007**: مداخلة في (الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بسعيدة) والمعنونة ب: العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد.

3-**دراسة الأستاذ مصيطفى عبد اللطيف**: درس دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي من مجموعة من مؤشرات قياس الأداء.

- **صعوبات البحث:**

-عدم توافر مراجع باللغة العربية.

-تشعب الموضوع واتساعه مما يجعل حصره صعب.

-قلة الإحصائيات, وتضارب الأرقام فيما يخص تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

- **هيكل البحث:**

حاولنا معالجة الإشكالية الخاصة بالموضوع من خلال:

الفصل الأول سنتناول فيه ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بصفة عامة عالجناها من خلال ثلاث مباحث,الأول حول ماهية هذا الاقتصاد (نشأة وتطور المصطلح, تعارفه, خصائصه,...).والثاني تضمن الظواهر المحيطة بهذا الاقتصاد (العمل الخفي, الفساد, غسيل الأموال, التهرب الضريبي).أما المبحث الثالث فكان عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر(القطاعات غ.الرسمية في الجزائر, أسباب ظهور وتنامي الظاهرة,....) .

الفصل الثاني نتطرق إلى حال المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال ثلاث مباحث أولها شمل لمحة عامة عن النظام نكي واهم المحطات التي مر بها وانتقلنا في ثاني مبحث إلى أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها المنظومة وكمبحث ثالث سنتناول أهم مؤشرات قياس الأداء المصرفي في الجزائر.

الفصل الثالث الجانب التطبيقي للبحث تحت عنوان :العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والبنوك الجزائرية, سنعالجه من خلال ثلاث مباحث, الأول: حول حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر, والثاني: حول مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري أما ثالثا وأخيرا سنتناول تأهيل عمل المنظومة المصرفية الجزائرية.

الفصل الأول:

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

مقدمة الفصل :

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي (مهما تعددت تسمياته) من الحقائق المنتشرة في العالم ككل سواء الدول المتقدمة أو المتخلفة منذ القديم، والتي تثير اهتمام الدارسين والباحثين وتؤرق عمل الحكومات، حيث تشير الإحصائيات إلى استحواذ هذه الظاهرة على نسب كبيرة من الاقتصاد ككل خاصة في الدول النامية، إلا أن الدراسات حول هذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية لصعوبة تحديد دائرته من جهة وسرية وندرة المعلومات حوله من جهة أخرى.

أين يعد موضوع الاقتصاد غير الرسمي من الدراسات والمواضيع المعقدة إذ يصعب الإلمام والتحكم بجميع جوانبه، وذلك نظرا لتوسع المفهوم وتشعبه، إذ لابد من الاستعانة من بآراء وأفكار الخبراء والمختصين كل في مجاله في سبيل ضبط المفاهيم وتطويق فروع وحدود الدراسة.

ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى ماهية الاقتصاد غير الرسمي والظواهر المحيطة به بصفة عامة و حالة الجزائر بصفة خاصة من خلال هذا الفصل، إذ ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، هي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي وآثارها

المبحث الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

1-نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي[1]:

*إن الاقتصاد الغير رسمي بصورته الآنية هو عبارة عن نتيجة لمجموع الظروف والمتغيرات التي مر بها الاقتصاد ككل على مر العصور والأزمنة.

حيث كان في المجتمعات البدائية عبارة عن أنشطة اقتصادية بسيطة يزاولها الأفراد لتتماشى مع احتياجاتهم البسيطة، ونظرا لعدم وجود الدولة كهيئة منظمة لتلك الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لم تكن صفة الرسمية أو غير الرسمية موجودة.

ومع تنامي المجتمعات وتطور العلاقات الاقتصادية وتعقيدها فيما بين الأفراد كان لابد من إيجاد هيئات منظمة ترعى وتحمي مصالحهم بشكل رسمي(ظهور الدولة)،حتى لو ألزموا على التخلي عن جزء من حريتهم ومداخيلهم لصالح تلك الهيئات.

لكن مع تطور الدولة وزيادة الاقتطاعات المفروضة على مداخيل الأفراد (الضرائب) وكذا زيادة القوانين والتشريعات المعرقلة لنشاطاتهم، تراجعت الأرباح وتقلص حجم المداخيل هذا ما أدى بالأفراد والمؤسسات للجوء إلى عدة طرق وأساليب للتهرب من تلك الضوابط والرفع من نسبة الأرباح خارج تلك التنظيمات وهذا ما يعرف"بغير الرسمية".

*و لدراسة التي قام بها هيرناند دي سوتو لتاريخ الدول المتقدمة ليرى ما إذا كانت تلك الدول تعرف انقساما في الاقتصاد (رسمي، غير رسمي)، توصل إلى انه بالرغم من عدم استخدام المؤرخين لمصطلح (رسمي، غير رسمي) في تلك الفترة إلى أن وصفهم للحياة الاقتصادية اناذاك (من ق15 إلى ق19) دل على وجود انقسام، حيث كانت توجد بتلك الدول المركانتيلية مجموعة صغيرة من التجار والنبلاء ذات امتيازات تعمل بمباركة السلطات، وطبقة كبيرة من فقراء الحضر وفلاحي الريف تنشط خارج الدائرة الرسمية.

كما اتسمت أوربا في تلك الفترة بوجود نقابات تقييدية للتجار والصناع واحتكارات تمنحها الدولة،وقواعد تعسفية تحكم كل جوانب الحياة الاقتصادية نتج عنها توسع القطاع غير الرسمي وزيادة انتشاره وهذا كان الشكل الذي ساد

ملخص بالاعتماد على: بورعدة حورية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي" مذكرة ماجستير جامعة وهران 2013-2014 ص14-15.

[1] رشيدة حمودة استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة مذكرة ماجستير جامعة سطيف 2011-2012 ص2-5.

أغلبية دول العالم في تلك الفترة (أمريكا الشمالية،دول أوربا الغربية، اليابان،وأماكن أخرى في أسيا)، لكن رغم هذا الانتشار لم تصل كتلة هذه الأنشطة إلى الحجم الحرج والمؤثر إلا في القرن 18 و19.

ومن هنا بدأت تظهر التسميات التي تعبر عن تلك الأنشطة والأعمال التي تقام خارج الدائرة الرسمية[2]:

فأطلق عليه السوسيولوجيون والاقتصاديون في أواخر الستينات كلمة "الهامشي": الاقتصاد الهامشي، الكتلة الهامشية، القطب الهامشي للمجتمع،.....وذلك كنتيجة لظاهرة النزوح الريفي إلى المدينة ورفض الاندماج في مجتمع ذو قوانين وضوابط.

كما أطلق عليه مصطلح "القطاع التقليدي" من طرف بعض الاقتصاديين على رأسهم لويس والمقصود بها طبقة الفقراء التي تنتظر التوظيف.

وبدا تأصل هذا المعنى مع بدايات السبعينات حيث سمي ب "الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي" من طرف عالم الإنسانيات كيث هارت سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة، واستعمل هذا المصطلح من طرف المكتب الدولي للتشغيل سنة 1972 في كينيا من خلال دراسة أقيمت حول التشغيل[3]، ومن هنا بدا هذا المفهوم يحظى باهتمام الدارسين والباحثين وأقيمت حوله العديد من الدراسات وأطلقت عليه العديد من التسميات والمصطلحات.

[2] قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة قسنطينة 2009-2010ص7.

[3] بوطالب براهيمي مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2011-2012.ص12.

جدول01: المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

-Economie non officielle.	- Economie non observée.
- Economie non déclarée.	- Economie cachée.
- Economie dissimulée.	- Economie souterraine.
- Economie submergée.	- Economie clandestine.
- Economie sous-marine	- Economie secondaire.
- Economie parallèle.	- Economie duale.
- Economie autonome.	- Economie noire.
- Economie grise.	- Economie occulte.
- Economie marginale	- Economie irrégulière.
- Economie invisible.	- Economie périphérique.
-Contre-économie.	- Economie de l'ombre.
- Economie illégale.	- Economie informelle.
- Economie non enregistrée.	

المصدر: بورعدة حورية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي" مرجع سبق ذكره ص16.

2-تعريف الاقتصاد الغير رسمي:

تعددت تعاريف الاقتصاد غير الرسمي واختلفت باختلاف الدراسات المقامة حوله (من حيث الشكل لا المضمون)، ذلك مع بدايات السبعينات وبداية الاهتمام بهذا القطاع. حيث استخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف كيث هارت سنة1971 كما ذكر سابقا لكن كتعريف يعد تعريف المكتب الدولي للتشغيل هو الأول الذي أعطى تعريفا للاقتصاد غير الرسمي.

* تعريف المكتب الدولي للتشغيل(BIT) سنة 1972 [4]:

[4] عزوز علي,بوزيان عبد الباسط الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007.ص2.

النشاط غير الرسمي هو مجموعة وحدات منتجة لخيرات أو خدمات بغرض خلق عمل وموارد للأشخاص المعنية، هذه الوحدات تتميز بتنظيم متدني، تعمل بمستوى صغير مع تمييز قليل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل الإنتاج، كما أن علاقات العمل تتركز أساسا على العمل الظرفي والعلاقات العائلية، الشخصية أو الاجتماعية.

***تعريف صندوق النقد الدولي[5]:**

تعرف أدبيات صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي كالأتي:

"يسمى الاقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي،أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصل من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة".

***تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي[6]:**

يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي من طرف مفوضية الاتحاد الإفريقي على انه:"يشمل المنشئات التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة. ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية".

***تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[7]:**

[5] رشيدة حمودة استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة مرجع سبق ذكره ص12.

[6] رشيدة حمودة استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة مرجع سبق ذكره ص13.

[7] Organisation de Coopération et de développement Economique:Manuel sur la mesure de l'économie non observé , service des publication de l'OCDE, Paris, France 2003 p13

تستعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ والذي يتشكل من أربع أنواع هي: الإنتاج تحت الأرض،الإنتاج غير المشروع، القطاع غير الرسمي،مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

*تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل 1993[8]:

في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل 1993 اتفق على وضع تعريف ينص على وصف القطاع غير الرسمي بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوى بسيط من التنظيم، مع عدم وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج، وهدفه الأساسي هو توليد الدخل والعمالة للأشخاص المهتمين، ومن الناحية التشغيلية يعرف القطاع على حساب البلد باعتباره مجموعة المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية وتنتج بعض المنتجات للسوق ولكنها لا يعمل فيها سوى عدد محدود من العاملين، وليست مسجلة بموجب التشريع الوطني، فيما يتعلق على سبيل المثال: الضرائب أو التزامات الضمان الاجتماعي أو القوانين التنظيمية.

*تعريف النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة[9] :

يطلق النظام المحاسبي على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء وغير الرسمية وغير النظامية، وتوجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء، ويعرف الاقتصاد الغير رسمي "على انه مركب من مجموعة وحدات اقتصادية مخفية، في شكل مؤسسات فردية تنتمي إلى قطاع العائلات، لا توظف أجراء بصفة دائمة بل بصفة مؤقتة"، وبالتالي تخلق مشكلا في عملية ضبط المجاميع الحسابية في جداول المحاسبة الوطنية.

*تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر CNES[10]:

عرف النشاط غير الرسمي على انه "عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لاتخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة".

*إضافة إلى تعاريف تلك الهيئات، هناك تعاريف أخرى قدمها العديد من الدارسين والباحثين الاقتصاديين أهمهم :

[8] Bureau International Du Travail: Résolution et conclusion concernant le travail décent et l'économie informelle, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e ,session Genève,2002.
[9] 14eme Conférences Internationale des Statistiques du Travail.
[10] CNES « secteur informel:en jeux et défis » ,2004, p13.

.(.....p.gutman ; vitotanzi ;feige ; smith philip)

وذلك من خلال الدراسات المقامة حول هذا الموضوع،بأشكال مختلفة كل حسب الجانب الذي تناوله في الدراسة لكنها تصب في نفس المفهوم.

3-خصائص الاقتصاد الغير رسمي:

من التعاريف السابقة يمكن وصف أو تمييز الاقتصاد غير الرسمي عن الاقتصاد غير الرسمي بالخصائص التالية:

-**المشروعية واللامشروعية**[11]: لا يفرق الفاعلين في الدائرة غير الرسمية بين ما هو مشروع (هي مجموع الأعمال التي لا تخالف الشرع لكنها لا تخضع لسلطة القانون "التهرب الضريبي، عدم التصريح بالنشاط،...")، وما هو غير مشروع (النشاطات الإجرامية والمخالفة للشرع والقانون "كتجارة المخدرات، التهريب،....).

-السرية: تتمثل هذه الخاصية في إخفاء جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة المقامة خارج الدائرة الرسمية والتكتم عنها للتهرب من المساءلة القانونية.

-الافتقار للتنظيم:يتسم القطاع غير الرسمي في غالبيته بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، عملية التسويق...الخ[12].

-المرونة:عدم خضوع الاقتصاد غير رسمي للقوانين الرسمية أدى به إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى(المرونة في العمل،الأجر ونظام السوق) تسمح له بالتكيف والاستجابة السريعة لمختلف المتغيرات على عكس القطاع الرسمي[13].

-ضالة رأس المال والتكنولوجيا المستعملة.

-صغر حجم المنشاة وتدني مستوى المهارة.

-غياب الحقوق الوظيفية: يتميز القطاع الرسمي بعدم وجود التنظيمات العمالية وبالتالي ظلم للعمال وهضم لجميع حقوقهم (الاستبعاد من الضمان الاجتماعي، عدم الانتظام في الأجور،....).

رمضاني محمد التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي عن طريق الدمج الناجح مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007 ص 7.[11]

[12]نفس المرجع السابق.

[13]حيان سلمان بحث حول اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي جمعية العلوم الاقتصادية السورية ص7.

4-أنواع الاقتصاد غير الرسمي:

هناك عدة تصنيفات لأنواع الاقتصاد غير الرسمي، من خلال تقديمنا هذا سوف نتطرق إلى التصنيف الذي يقسم الاقتصاد الغير الرسمي إلى نشاطات مشروعة ونشاطات غير مشروعة.

1-الأنشطة الغير مشروعة: هي عمليات غير قانونية، مالية وغير مالية،تمارس خفية بعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، ينتج عنها مداخيل كبيرة،كالأرباح الطائلة الناتجة عن تجارة المخدرات، تهريب الأسلحة،....الخ.

وأصحاب هذه الأموال يتداولونها داخل وخارج الوطن بصفة سرية بعيدا عن الدائرة الرسمية.

2-الأنشطة المشروعة: وهي عمليات لا تخالف القانون بتاتا، ولكن أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال الشخصية تجنبا لتحمل العبء الضريبي. ومن أمثلة هذه الأنشطة الأعمال الحرة :الخياطة، سياقة سيارات للأجرة،صيانة الأجهزة الكهربائية في المنازل،...

الشكل01: أنواع الاقتصاد غير الرسمي

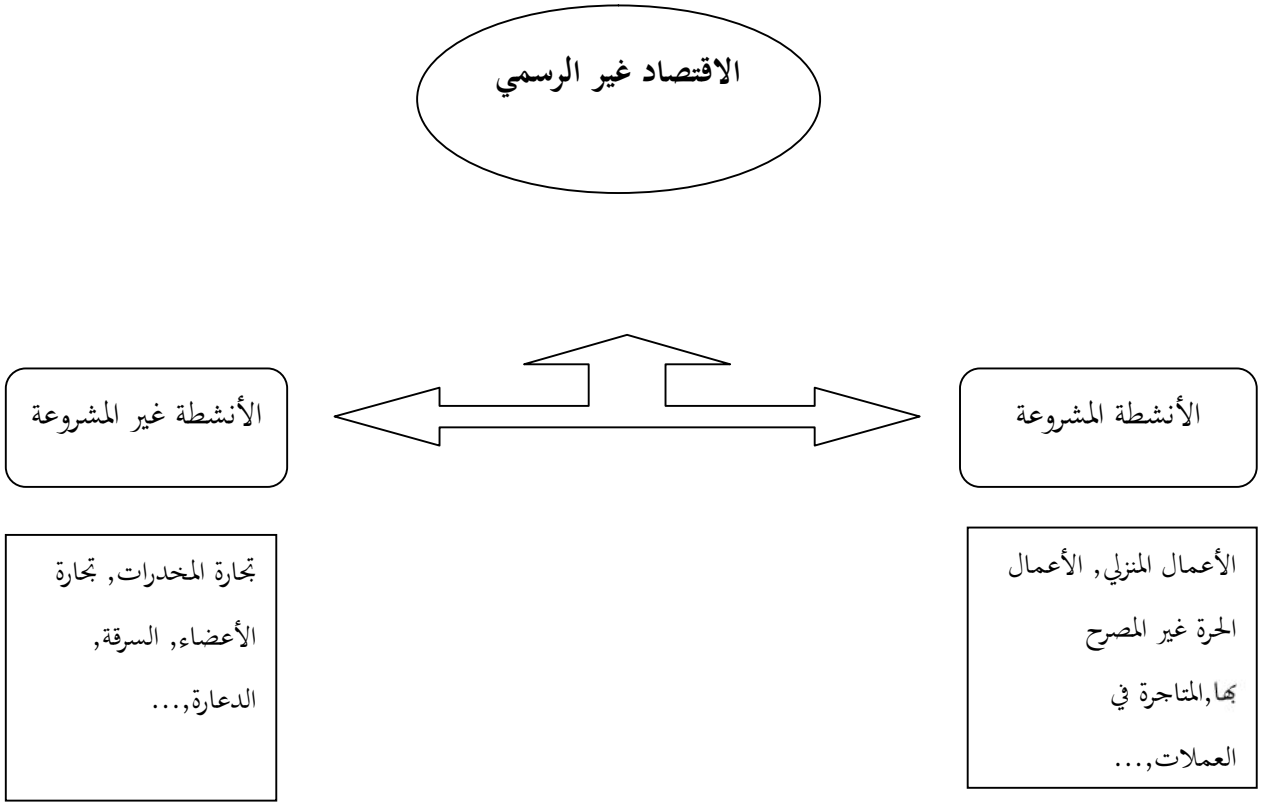

المصدر: من إعداد الطالبة.

5-العلاقة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي:

عند استعمالنا لكلمة "قطاع" يوحى لنا انه هناك قطاعين منفصلين لا علاقة بينهما[14]، إلا انه في الحقيقة توجد أوجه اختلاف وأوجه ارتباط عديدة بين القطاعين. ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال المقارنة بين القطاعين غي عدة مجالات أو من خلال عدة نقاط، نذكر منها:.

1.5-العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من حيث الأهداف:

هناك اختلاف بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي سواء من حيث الأهداف المرجو تحقيقها،أو تنظيم السوق، التكنولوجيا المستعملة،...وغيرها.

الجدول رقم02:مقارنة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

	القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الهدف الرئيسي	-تعظيم الأرباح.	-خلق مداخيل
تنظيم السوق	-دخول منظم. -وجود نقابات عمالية. -تطبيق تشريعات العمل. -حق الحصول على قروض داخلية وخارجية. -دفع منتظم للضرائب والرسوم والأجور وعقود العمل.	-سهولة الدخول. -عدم احترام القواعد والتشريعات . -لا وجود لقوانين العمل. -تمويل ذاتي. -عدم وجود تنظيم نقابي. -عدم دفع للضرائب والرسوم. -عمل ذاتي وتعويض نقدي آني.
هيكلة السوق	-حواجز للدخول إلى السوق. -علامات وحقوق تجارية محفوظة . -منتجات نظامية. -سوق محفوظة(الكمية،الرخصة،الرسوم).	-لا وجود لحواجز الدخول. -منتجات تقليدية. -سوق غير محفوظة.
التكنولوجيا	-حديثة ومستوردة. -استعمال مكثف لرأس المال. -تكوين مهني رسمي. -إنتاج واسع الاستعمال.	-تقليدية، مكيفة، مبتدعة أحيانا. -استعمال مكثف للعمل. -تمهين غي رسمي. -وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.

المصدر: عزوز علي الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص4.

[14] عجيلة محمد بن نوي مصطفى متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007 ص5

2.5 –العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من حيث المخطط الذي قدمه (Pierre Pestieau)في كتابه حول الاقتصاد السرداني[15]:

يوضح الشكل التالي العلاقة الوثيقة الموجودة بين الاقتصاد السرداني والاقتصاد الرسمي، كما يمثل مجموع الاصطلاحات لمختلف النشاطات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية:

[15] Pierre Piesteau, « l'économie sous terraine », Edition Hachette, Paris,1990 p 30.

الشكل رقم (02): العلاقة الموجودة بين الاقتصاد السرداني والاقتصاد الرسمي

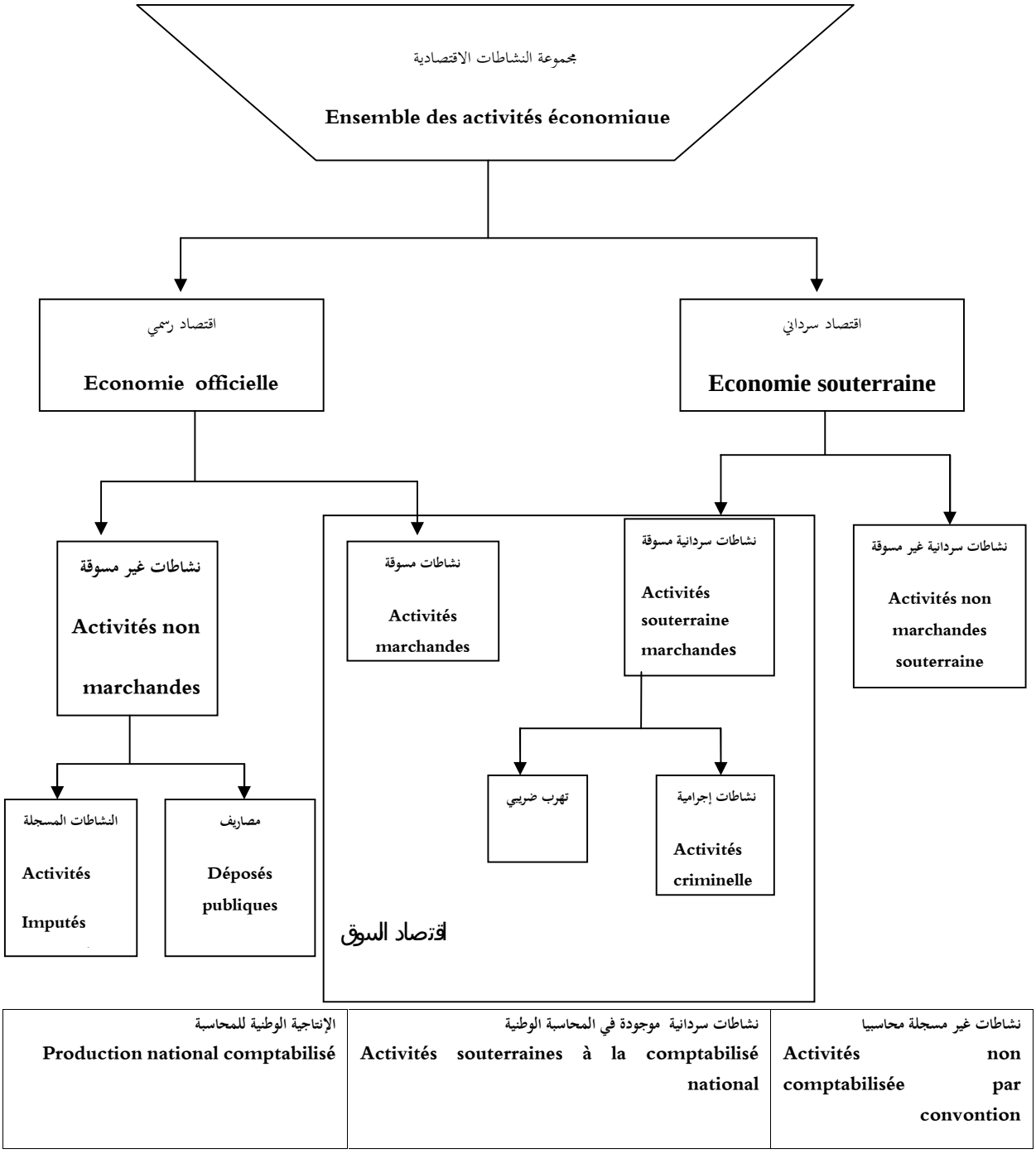

Source: Pierre Piesteau , « l'économie sous terraine » p 30, Edition Hachette, Paris1990

من الشكل السابق نلاحظ أن النشاطات السردانية حسب الكاتب تتمثل في:

-النشاطات غير المرئية (غير مراقبة) وتتمثل في: السرقة، التهرب من التأمينات، النصب والاحتيال.

-نشاطات تهريبية وتتمثل في: التهرب الضريبي، العمل في الأسواق السوداء.

-النشاطات غير المسوقة،تتمثل في: الأعمال المنزلية، العمل المجاني.

6-طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي:

في ما يلي سوف نعرض أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي واهم ما تتميز به هذه الطرق واهم الانتقادات التي وجهت لها بصفة مختصرة.

الجدول رقم03: طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطريقة	أهم السمات	أهم الانتقادات
المسح بالعينة	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح بالعينة.	دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها إضافة إلى سرية المبحوثات.
تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المبلغ عنه الخاضع للضريبة.	أن أفراد العينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولكن تم الاختيار على أساس من هم الأكثر احتمالا من غيرهم لان يتهربو من الضرائب وبناء عليه فالنتائج المحصل عليها غير ممثلة للمجتمع.
إحصاءات الحسابات القومية	تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصائيات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.	كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تسبب خطا في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الاقتصاد غير الرسمي.
إحصاءات القوى العاملة	تقدير نمو العمالة في الاقتصاد غير الرسمي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي. على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة في	الاختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير الاقتصاد غير الرسمي، كما أن الأشخاص يمكن أن يعملوا في الاقتصاد غير الرسمي ويملكون وظائف في الاقتصاد الرسمي معا.

	الاقتصاد عموما.	
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي). ثم تقديره بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج الكلي.	صعبة التطبيق من الناحية الإحصائية، افتراض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي، وجوب توفر قدر كبير من البيانات لاستبعاد معاملات مالية مشروعة ليس لها علاقة بالاقتصاد غير الرسمي.
الطلب على النقود	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع الطلب على السيولة، على افتراض أن المعاملات تتم نقدا وان الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي سوف تزيد من الطلب على السيولة.	لا تتم كل الصفقات في الاقتصاد غير الرسمي نقدا، هناك عوامل أخرى غير عبئ الضريبة كسبب في وجود الاقتصاد غير الرسمي، لكن هناك عوامل أخرى مثل كثرة اللوائح والإجراءات، سلوك المكلفين اتجاه سياسة الدولة.
استهلاك الكهرباء	تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي.	لا تستدعي كل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي مقدار كبير من الكهرباء كما يمكن استعمال أشكال أخرى للطاقة.
النماذج (النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات والمتعدد الأسباب)	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها عليه كالعبء الضريبي،وعبء القواعد التنظيمية الحكومية، والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل، كالسيولة وساعات العمل الرسمية، والبطالة، وتتميز هذه الطريقة عن غيرها كونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.	مدى فاعلية مجموعة المتغيرات، الأسباب والمؤشرات فيما يتعلق بمدى تفسيرها للاقتصاد غير الرسمي.

المصدر:حمودة رشيدة،استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مرجع سبق ذكره ص38-39.

المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي وآثارها

1-العمل المخفي:

*يتمثل في جميع الأعمال المشروعة التي تمارس خارج الإطار القانوني (قصد إخفاء الإنتاج جزئيا أو كليا)، بهدف زيادة الأرباح وتوسيع حجم الثروة.

*وحسب النظرية الاقتصادية في الغش الضريبي،أعطى الباحث Gary Becker بعض التوضيحات حول السؤال التالي:

-"ما هي العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار ممارسة العمل الخفي؟".

-وكانت الإجابة على هذا السؤال:"يعتبر العمل المخفي من بين الأنشطة التي تتطلب المجازفة، لان هناك احتمال غير ضعيف لاكتشاف المصالح الضريبية لهذا العمل، وبالتالي تحمل صاحبه مجموعة من العقوبات والغرامات. ومن جهة أخرى، يسمح هذا النوع من العمل بتخفيض العبء الضريبي وبالتالي زيادة الدخل مع الاحتفاظ بالامتيازات الاجتماعية"[16].

*ويصنف العمل المخفي حسب المحاسب الوطني إلى نوعين[17]:

-الاقتصاد الخفي لأسباب اقتصادية (التهرب الجبائي، عدم التصريح الكلي برقم الأعمال وعدد العمال.1...).

-الاقتصاد المخفي لأسباب إحصائية (عدم التسجيل، عدم مسك السجلات المحاسبية).

ويتخذ بنوعيه احد الأوصاف التالية[18]:

-التهرب الكلي أو الجزئي من دفع الضرائب والرسوم.

-التهرب من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي وعدم التصريح بالعمال.

[16] قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص18.

[17] بوطالب براهيمي مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2011-2012ص27.

[18] نفس المرجع السابق ص28.

-الخرق الكلي أو الجزئي لأحكام تشريع العمل (عدد ساعات العمل، الأجر الأدنى، ....).

❖ من هو صاحب العمل المخفي[19]؟

-أصحاب المؤسسات الذين لا يصرحوا بالعمل الدائم الممارس من طرف عمالهم .

-أصحاب المؤسسات الذين لا يصرحوا بكل الساعات الإضافية المنجزة.

-الخواص الذين يوظفون لحسابهم عمال مؤقتين، ولا يصرحوا بهم أو يصرحون بجزء فقط من العمل المنجز.

❖ من الذي يعمل في العمل المخفي[20]؟

-المتقاعدين أصحاب المعاشات والبطالين الذين يحاولون رفع دخولهم ومنحهم المتأتية من الأعمال غير المصرح بها.

-الأجانب والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من البلدان النامية خاصة البلدان الإفريقية تركيبة لا يستهان بها من المجتمع النشيط، وترجع أسباب هجرتهم إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية أو سياسية،فأغلبيتهم ليس لهم الخيار إلا للدخول في القطاع غير الرسمي (الخدمات، التجارة،الحرف،.....).

-الأجراء الذين لهم دخل ضعيف.

-العامل بالمنزل الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا،أو غير مصرح بها (كالطبيب والممرض اللذان يقومان بفحوصات للمرضى بسكناهم، ويتقاضون عنها أجرا.....).

-كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال الساعات الإضافية (أثناء المساء أو العطل).

-الفئات المهمشة من النساء والمعاقين، وفئة الأطفال.

2-الفساد:

لغة:يقصد به التلف والعطب،وإلقاء الضرر.

ومن أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري هي الرشوة واستغلال النفوذ، وهي من الظواهر التي تعاني منها الجزائر بكثرة[21].

[19] قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص18-19.

[20] نفس المرجع السابق ص19.

إذ تحتل الجزائر مراتب غير مشرفة وفق مؤشر مدركات الفساد من بين 167 دولة شملها التقرير، فنجد ترتيبها في الفترة الممتدة بين (2003-2015) يتراوح بين الرتبة 84 والرتبة 112[22]، وفقا لما يوضحه الجدول:

الجدول رقم04:ترتيب الجزائر وفق مؤشرات الفساد مدركات الفساد (CPI)لمنظمة الشفافية الدولية:

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112
السنوات	2012	2013	2014	2015					
الرتبة	105	94	100	88					

المصدر: نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر، ورقة بحثية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السادس،ديسمبر 2016 ص8.

***الظروف الملائمة للفساد[23]:**

-غياب الديمقراطية أو عجزها.

-تدني القدرة الشرائية.

-انعدام الشفافية في الحكومة مما يؤثر على صنع القرار.

-ضعف المسائلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة.

-هيمنة القطاع العام على الاستثمارات الكبرى.

-ضعف سلطة القانون وقرارات تطبيقه.

❖ **أشكال الفساد:**

[21]للاطلاع اكثر انظر بورعدة حورية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي" مرجع سبق ذكره ص95.

[22]نسرين يحياوي, الاقتصاد الموازي في الجزائر, ورقة بحثية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السادس,ديسمبر 2016 ص8.

[23]قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص21.

1-**الرشوة**: هي تجاوز قوانين السلطات العمومية أو الخاصة من اجل قضاء المصالح الشخصية.

وهي تتميز بالشمولية لأنها تمارس من جهتين: العارض والطالب، على أني أخذ كل منهما حصته، وفي حالة ردع احد الطرفين عن قراره تعتبر الصفقة باطلة.

مميزاتها:

-وسيلة للحصول على شيء ما.

-فقدان الشفافية في العمل.

-البحث غير الشرعي على المصلحة الشخصية.

-اللجوء للابتزاز.

-تجاوز الحدود المهنية.

أهدافها[24]:

حسب منظمة الشفافية الدولية، تدفع الرشوة من اجل:

-الحصول على موارد نادرة،أو من اجل عدم دفع النفقات.

-الحصول على خدمة غير نادرة، لكن الوصول إليها يتطلب طرق ملتوية.

-الحصول على وثائق هامة.

2-التلاعب بالإجراءات الإدارية[25]:

هذا النوع من التعامل يهدف إلى الاستفادة من بعض التحيزات عند التطبيق الإجراءات الإدارية.

3-الابتزاز:

[24] قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص22.

[25] نفس المرجع السابق ص23.

هو قيام المسئول شخصيا بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية، وهو ما نطلق عليه اسم الاتجار بالمنصب.

آثار الفساد:

- نقص دخول الإيرادات الضريبية وإيرادات أخرى إلى خزينة الدولة، بسبب انتشار الرشوة.

- خلق صورة وبيئة قانونية غير محفزة للاستثمار الأجنبي نهائيا[26].

- الاتجاه السلبي للنمو.

3-تبييض الأموال:

قبل التفصيل في عناصر هذا الموضوع، يجدر بنا أولا التطرق **للفرق بين تبييض الأموال وغسيل الأموال**[27].

1.1.3غسيل الأموال:

إن مصطلح غسيل الأموال كان يعني في البداية إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال المتأتية من التجارة في المخدرات (عن طريق التبخير أو استعمال بعض المواد المزيلة للروائح)، وذلك للقضاء على الروائح التي كانت تلتصق بالأوراق النقدية الناتجة عن رائحة المخدرات وبالتالي إيداعها في البنوك بدون أية مشاكل[28].

2.1.3 تبييض الأموال:

يعرف تبييض الأموال بأنه مجموعة من العمليات المستمرة والمتلاحقة وبطريقة متعمدة في سبيل إدخال الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة موازية وخفية من خلال الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) إلى قنوات الاقتصاد الرسمي بغية إكسابها صفة الشرعية عن طريق الوساطة البنكية[29].

2.3 مصادر الأموال القذرة[30]:

- المخدرات والمؤثرات العقلية.

---

[26] نسرين بحياوي, الاقتصاد الموازي في الجزائر,ملرجع سبق ذكره ص7.

[27] قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص28.

[28] للاطلاع اكثر انظر المرجع السابق29.

بقبق ليلى اسمهان العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد "عمليات تبييض الأموال" مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة

[29] سعيدة 2007ص3.

[30] نفس المرجع السابق ص6

-التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية والذخائر.

-الجرائم المرتبطة بمخالفة أحكام قانون البيئة.

-الخطف والقرصنة والإرهاب.

-جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة.

-تجارة الأعضاء، الدعارة، الرشوة، .....إلى غيره من الجرائم ذات الصلة بما سبق ذكره.

3.3 خصائصها: تتميز عمليات غسيل الأموال بمميزات،أهمها:

-اللامشروعية.

-هي عبارة عن أنشطة مكملة لأنشطة رئيسية سابقة.

-تتميز بسرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة.

-استخدام التكنولوجيات الحديثة لتطوير هذه العمليات (التجارة الالكترونية).

4.3 أسباب تبييض الأموال[31]:

- انتشار التهرب الضريبي والغش الضريبي وتفشي ظاهرة الديون المتعثرة.

-الفساد السياسي والإداري.

-التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب العملاء.

-الثغرات الواردة في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرير الاقتصاد.

آثاره[32]:

❖ ضرب وزعزعة الاقتصاد الوطني والدولي.

[31] قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص30

[32] بقبق ليلى اسمهان العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد "عمليات تبييض الأموال" مرجع سبق ذكره ص10.

- ضرب وتخريب المشاريع الاقتصادية الناجحة.
- تذبذبات وهزات في الأسواق المالية وخاصة الناشئة منها مع انعكاس ذلك على أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية.
- الثراء الفاحش دون الزيادة في الموارد الإنتاجية في خلق القيمة المضافة.

4-التهرب الضريبي(الغش الضريبي):

يتفرع التهرب الضريبي إلى نوعين هما:الغش الضريبي وتجنب الضريبي.

1.4-الغش الضريبي:

هو التهرب غير المشروع، ويعني ذلك مخالفة المكلف للأحكام والنصوص القانونية بوسائل الغش والاحتيال على القانون (كامتناع المكلف عن تقديم بيان بدخله،أو تقديم بيان خاطئ...) بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة[33].

2.4-التجنب من الضريبة:

وهو يعني التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف وذلك باستغلاله بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه.

3.4-أسباب تنامي الظاهرة[34]:

ترجع أسباب تنامي هذه الظاهرة في الجزائر إلى:

-الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من اجل الحصول على السجل التجاري.

-عدم تكيف كل من إدارة الضرائب، الجمارك وغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة.

-التعاملات التجارية في الجزائر،والتي يغلب عليها الطابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير.

---

[33] بورعدة حورية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي" مرجع سبق ذكره ص

ملخص بالاعتماد على: -نفس المرجع السابق .

[34] -بودلال علي تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" مرجع سبق ذكره ص105.

-تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب والجمارك.

-انفتاح الجزائر نحو العالم، وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستوردين إلى استخدام الطرق غير المشروعة من اجل استيراد أكير كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع.

*بالإضافة إلى هذه الأسباب يعتبر الوضع الأمني واللاستقرار السياسي التي مرت به الجزائر من أهم العوامل التي أدت إلى استفحال هذه الظاهرة.

والجدول التالي يوضح حجم التهرب الضريبي في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية في الفترة (1990-2006).

الجدول رقم05: تطور حجم التهرب الضريبي في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية في الفترة (1990-2006)

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر:بودلال علي،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007 ص235.

حسب هذا الجدول، فان التهرب الضريبي انخفض في الفترة الممتدة بين (2002-2006)، ولعل أهم سبب الذي أدى إلى هذا الانخفاض مقارنة بالفترة الممتدة بين (1990-1998) هو عودة الاستقرار الأمني للبلاد، بالإضافة إلى تحديث مصالح الضرائب والجمارك[35].

4.4-آثار التهرب الضريبي:

-حرمان الخزينة العمومية من موارد هامة.

-تشوه المعلومات.

[35] بودلال علي,الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007 ص235.

– تحريف قواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين (ينعكس ذلك من خلال الشعور باللاعدل و اللامساواة للمنظومة الجبائية من جهة و قد يؤدي بالمنخرطين في القطاع الرسمي للجوء إلى ممارسات احتيالية للحفاظ على نشاطاتهم من جهة أخرى)[36].

المبحث الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

1-تطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر[37]:

يعتبر الاقتصاد الموازي من الظواهر القديمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ففي الحقبة الاستعمارية ظهرت أنشطة موازية مارسها الجزائريون لتحقيق دخول تضمن لهم الكفاف (كبيع السجائر والجرائد، مسح الأحذية،حمل الحقائب...الخ)ومع رحيل المستعمر الفرنسي تراجع حجم الاقتصاد الموازي المتعلق بالبؤس خاصة مع انطلاق البرامج التنموية،هذا لم يمنع من ظهور نوع جديد من الأنشطة الموازية خلال مرحلتين متعاقبتين:

1.1– المرحلة الاشتراكية والاقتصاد الموازي مجال التوزيع:

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة وحركية اقتصادية سمحت بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلاّ أن جمود الاقتصاد وارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية أدى إلى انتشار أنشطة موازية، كما ظهرت هذه الفترة ما يسمى السوق السوداء للسلع والخدمات والصرف وظاهرة الطوابير بسبب عدم مرونة العرض الذي يؤدي إلى التوازن بين العرض والطلب وانتشار الظواهر التالية:

- ✓ **المضاربة:** انتشرت المضاربة في مجال التوزيع بسبب ندرة المواد الواسعة الاستهلاك والطوابير الطويلة للحصول عليها، مما جعل المضاربين يقومون بشرائها من السوق الرسمية بالأسعار المدعمة التي حددتها الدولة، ثم يقومون بإعادة بيعها في السوق الموازية (السوداء) بأسعار أعلى من أسعارها الحقيقية.
- ✓ **تجارة الشنطة:** بسبب عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية حجم الطلب على الكثير من السلع ظهرت ممارسة الترابانذو وتجارة الشنطة لتغطية العجز.

[36] نفس المرجع السابق ص

[37] نسرين يحياوي, الاقتصاد الموازي في الجزائر, ورقة بحثية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السادس,ديسمبر 2016 ص6.

✓ **التهريب إلـى الخـارج:** اتبعت الجزائر تلك الفترة سياسة تدعيم الأسعار خاصة الاستهلاكية مما جعلها عرضة لمحاولات تهريب للدول المجاورة أين يعاد بيعها بالعملة الصعبة.

2. الاقتصاد الموازي في مجال الإنتاج والانتقال إلى اقتصاد السوق:

تميزتهذه المرحلة منذ سنة 1986 بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع النقد الدولي في 89-91-94 والتي أفضت إلى إعادة جدولة الديون سنة1994. كما تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية وتراجع القطاع العام وتسريح العمال.أما الفترة ما بعد1998 فقد عرفت بداية الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، ورغم ذلك إلا أن النشاط الموازي شهد ارتفاعا ملحوظا بالرغم من السياسات الموضوعة لمكافحة النشاطات الموازية وتحفيز الأفراد على دخول دائرة العمل الرسمي.

1-القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

مرت الجزائر بظروف اقتصادية وسياسية صعبة، خاصة الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات والتسعينات (أزمة النفط، الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق...) سمحت لظاهرة الاقتصاد الموازي بأخذ حيز كبير من الاقتصاد الجزائري ككل.

حيث تم إحصاء أكثر من 700 مجال أو نشاط غير رسمي (70 % نشاط أسبوعي و30%)، تنقسم إلى نشاطات شرعية وأخرى غير شرعية، ومن بين أهم القطاعات غير الرسمية المساهمة في الجزائر:

1-قطاع التجارة[38]:

يعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية وفي بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد ساعات محدودة في اليوم لهذا يمكن اعتبارها كصمام أمان لامتصاص سخط هذه الفئة لسياسة التوظيف في البلاد، حيث تمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات اقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر)، كما تمارس في أسواقا سوداء (حيث أسعار السلع والخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب) ومن أهم عوامل توسع دائرة التجارة غير الرسمية هي:

[38] الوالي فاطمة, قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر (الاقتصاد غير الرسمي), رسالة دكتوراه, جامعة تلمسان2015-2016ص174

-تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني للمنتجات الأجنبية وتثبيط الاستثمار الوطني في القطاعات المنتجة.

-البطالة لدى فئة الشباب من حملة الشهادات والذين التحقوا بسوق العمل لأول مرة.

-القيود الجمركية المرتفعة على بعض المواد للحد من استيرادها في المقابل تزايد الطلب عليها،الأمر الذي حتم إيجاد قنوات تمويل غير رسمية لها.

-غياب العمران التجاري المنظم والمدروس في إطار التخطيط الحضري للمدن.

2-قطاع البناء والأشغال العمومية[39]:

يلعب هذا القطاع دورا مهما في توفير مناصب شغل للعمالة غير الرسمية خاصة بعد فترة الثمانينات وخلال فترة التسعينات وهذا بعد غلق وخوصصة بعض المؤسسات العمومية، وغياب الاستقرار الأمني والتي أثرت سلبيا على الاقتصاد ما فتح المجال أمام ورشات البناء الغير الرسمية في هذا القطاع كمصدر مهم للتوظيف خاصة مع تزايد أزمة السكن في الجزائر، وفي هذا الإطار تم تمييز الحالات التالية من التوظيف غير الرسمي في هذا المجال:

-ورشات رسمية تنشط في إطار رسمي لكن بتوظيف عمالة رسمية (مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).

-ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء.

ومن أسباب توسع العمالة في هذا القطاع تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وإجراءات وتكاليف رخص البناء.

[39] الوالي فاطمة, نفس المرجع السبق ص175

2-أسباب ظهور وتنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يرتبط ظهور الاقتصاد الخفي وانتشاره بالظروف التاريخية والعوامل غير الملائمة الخاصة بالأزمات والاختلالات الاقتصادية الخاصة بكل بلد، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة.

ويعود سبب ظهوره في الجزائر إلى عدة أسباب وعوامل، أهمها:

-النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال (اقتصاد موجه ومخطط، مركزية القرارات وذلك بتدعيم الدولة الأسعار) والانتقال المتسرع وغير المدروس إلى اقتصاد السوق[40].

-التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد[41].

-ارتفاع مستوى الفقر والبطالة كنتيجة لمجموعة من العوامل (النمو الديمغرافي، قلة مناصب الشغل في القطاع الرسمي وصعوبة شروط التوظيف،...).

-مشكل البيروقراطية،وكذا العراقيل الإدارية.

-ضخامة الأعباء التي يتحملها أرباب العمل في القطاع الرسمي وعدم ملائمة مناخ الاستثمار، والجدول التالي يوضح الأعباء التي يتحملها أرباب العمل:

الجدول رقم06:جدول توزيع الاقتطاعات الإجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر

الاقتطاعات	النسبة
اشتراكات اجتماعية	26%
الدفع الجزافي	01%
رسم التكوين والتمهين	01%
صناديق اجتماعية	02%
المنح العائلية	//
المجموع	30%

المصدر:جريدة الوطن الاقتصادية، العدد06، ص05

[40] بودلال علي, شعيب بونوة, إشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر,ورقة بحثية جامعة تلمسان ص3.

[41] نفس المرجع السابق

-ضعف الرقابة والتهاون في إحصاء ظروف العمل مما يسمح لأرباب العمل بتوظيف عمال دون التصريح بهم لدى هيئات الضمان الاجتماعي مستغلين ظروفهم المادية الصعبة.

-ارتفاع مستويات الضرائب والحقوق الجمركية.

-انتشار الفساد على مستوى الإدارات الجزائرية بشكل كبير مما انعكس سلبا على سير الاقتصاد الجزائري وزاد من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي.

-الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر والتي سمحت بتوسع الظاهرة سواء عن طريق النشاطات المشروعة (خارج الدائرة الرسمية) أو غير المشروعة (الأنشطة الإجرامية)[42].

-أزمة النظام التعليمي وسياسة التكوين، أين نجم عن ارتفاع معدلات التسرب المدرسي ارتفاع معدل تشغيل الأطفال ما دون 16 سنة والتي تعتبر احد مدخلات السوق الموازي وضعف الجهاز التكويني في ضم هذه الفئة[43].

*أين تنامت هذه الظاهرة وأخذت في التوسع اللامحدود بسبب ضعف وعدم قدرة الهيئات المسئولة بصفة عامة والمنظومة المصرفية بصفة خاصة وتخلف أجهزتها في احتواء الوضع وضم هذه الأموال إلى الدائرة الرسمية.

[42] نسرين يحياوي, الاقتصاد الموازي في الجزائر,ص6.

[43] نفس المرجع السابق.

4-اثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري[44]:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي أمرا خطيرا للغاية سواء على المستوى الاقتصادي من خلال (السعر، النقود، التشغيل،العمل،...) أو حتى على المستوى الاجتماعي، وهو أمر يمس جميع دول العالم على غرار الجزائر.

حيث يمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار سلبية وأخرى ايجابية.

1.4-الآثار السلبية:

-إضعاف هيئة الدولة وتشجيع التهرب من القانون.

-انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي، والجدول التالي يوضح مؤشر الفساد في الجزائر حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية في الفترة (2003-2007).

الجدول رقم(07): مؤشر الفساد في الجزائر الفترة (2003-2007):

السنة	مؤشر الفساد%
2003	2.6
2004	2.7
2005	2.8
2006	3.1
2007	3.0

source:www.transparency.org

-تعطيل عجلة التنمية نتيجة ضياع جزء كبير من الإيرادات العامة للدولة بفعل التهرب الضريبي.

-تعثر السياسات الاقتصادية المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثم إعاقة أي تنبؤ بالمستقبل الاقتصادي.

ملخص بالاعتماد على:

-نسرين يحياوي, الاقتصاد الموازي في الجزائر, مرجع سبق ذكره.

- قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مرجع سبق ذكره.

[44]-بودلال علي, شعيب بونوة ,إشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر, مرجع سبق ذكره ه

-تشويه العادات الاجتماعية بإدخال عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألفها المجتمع الجزائري.

-استغلال الظروف السيئة التي يمر بها العمال في هذا القطاع كالإعاقة والعجز المادي...

-تشوه المعلومات (إضعاف درجة اعتمادية البيانات الرسمية وكذى المؤشرات الاقتصادية تكون خاطئة).

2.4-الآثار الايجابية:

بالرغم من الآثار السلبية المترتبة عن النشاط غير الرسمي على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي إلا أن لهذا الاقتصاد أثار ايجابية، أهمها:

-التقليل من نسب البطالة التي تؤرق الحكومات، الجدول التالي يوضح مساهمة القطاع غير الرسمي في التقليل من نسب البطالة.

الجدول رقم(08): تطور حجم التشغيل في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي:

السنوات	1992	1997	1999	2003	2006	2007	2008
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027	7.782	8.016	8.222
التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.294	2.485	2.498	2.579
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276	10.267	10.514	10.801
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل%	13.8	19.4	15	17.2	24.20	23.75	23.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك المركزي، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

-خلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية.

-إنتاج بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجات الفئات ذات الدخول المتدنية ،ومن ثم تخفيض الفروق في توزيع الدخل.

-قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية.

-زيادة التنافسية على مستوى الاقتصاد ككل.

-صمام أمان ومهدئ اجتماعي.

-التخفيض من معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة.

خاتمة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل، يمكننا القول أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بظهور الدولة والضرائب، وتطور هذا الأخير بتطورها حيث اخذ عدة أشكال وأعطيت له عدة تسميات (الاقتصاد غير الرسمي، الأسود، الموازي ،...) وتعاريف كل حسب وجهة نظره للظاهرة، كما شاهدنا أن للاقتصاد غير الرسمي علاقة تربطه بالاقتصاد الرسمي باستثناء تميزه ببعض الخصائص كالسرية وافتقار التنظيم...

كما تطرقنا إلى انه هناك عدة ظواهر مرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي (العمل الخفي، الفساد، تبييض الأموال، التهرب الضريبي) ووجدنا أن لها علاقة وطيدة واثر كبير على الاقتصاد بصفة عامة.

وحاولنا من خلال المبحث الثالث إسقاط الظاهرة على الجزائر، أين تناولنا المراحل التي مرت بها الظاهرة في الجزائر واهم النشاطات التي يتمركز فيها هذا النوع من الأنشطة إضافة إلى معرفة الآثار السلبية والايجابية لهذه الظاهرة.

الفصل الثاني:

المنظومة المصرفية الجزائرية

مقدمة الفصل:

يحظى القطاع المصرفي والمالي في الجزائر بأهمية بالغة، باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد استدانة يعتمد على السوق النقدي في التمويل دون السوق المالي، حيث تعتبر البنوك المصدر الأول لتمويل المشاريع والاستثمارات في ظل عدم فعالية وكفاءة السوق المالية.

أين تتجلى أهمية البنوك في الاقتصاد الجزائري من خلال اهتمام السلطات وبشكل كبير بإصلاح المنظومة المصرفية، سواء من حيث الهيكل أو التنظيم منذ الاستقلال وحتى الآن، محاولة من خلال ذلك رفع كفاءة تلك البنوك والتحسين من أدائها بشكل عام، لترقى بأصول العمل المصرفي وإقامة وساطة مالية حقيقية قادرة على توفير التمويل الضروري لإقامة المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إلا أن المنظومة البنكية في الجزائر لا زالت تعاني من مجموعة من المشاكل والعراقيل، التي تحول دون تطوير وتقدم تلك الأخيرة، بالإضافة إلى أن هذه المشاكل تعيق سير وتطبيق السياسات والإصلاحات الموضوعة.

أين ارتأينا معالجة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث تحتوي مجموع عناصر، وهي كالتالي:

-المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري.

-المبحث الثاني: مشاكل المنظومة المصرفية الجزائرية والتحديات التي تواجهها

-المبحث الثالث: كفاءة وأداء البنوك الجزائرية

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري:

ورثت الجزائر عن المستعمر منظومة مصرفية قائمة على أساس ليبرالي، تخدم في مجملها المصالح الأجنبية، حيث كانت السياسة الائتمانية تعكس مثيلتها في فرنسا بالإضافة إلى خضوع كافة البنوك والمؤسسات المالية باختلافها إلى الرقابة الفرنسية هذا ما لم يتماشى والمصالح الوطنية وما هو مخطط له من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري.

وعلى اثر هذه الظروف اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات اللازمة لإقامة جهاز مصرفي جديد يتلاءم مع طبيعة النظام الجزائري وسياساته.

وفيما يلي سنعرض أهم المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال:

1-مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962-1985):

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري، من خلال قيام السلطات بعدة إجراءات طارئة، أهمها:

- إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ (1962/12/13) كبنك إصدار وائتمان ليحل محل بنك الجزائر.
- إنشاء الخزينة الجزائرية بمعزل عن الخزينة الفرنسية 1962/08/29.
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية سنة1963/05/07من اجل توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمار من اجل عملية التنمية والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية بموجب قرار قانون المالية الصادر بتاريخ 1971/06/07[1].
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط1964/08/10.
- إصدار عملة وطنية جديدة (الدينار الجزائري) في 1964/04/10 غير قابلة للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك للحد من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج[2].

ونظرا للازدواجية التي ميزت القطاع المصرفي في تلك الفترة بوجود نظامين مصرفيين احدهما قائم على أساس ليبرالي رأسمالي (مجموعة البنوك الأجنبية والتي يتجاوز عددها ال20 بنك والتي كانت تحتوي على نسبة سيولة كبيرة لكنها كانت ترفض تمويل مشاريع القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي)،والثاني على أساس

[1] جمعون نوال, دور لتمويل المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-, رسالة ماجستير في علوم التسيير, جامعة الجزائر2006 ص49 .
[2] نفس المرجع السابق.

اشتراكي(الخزينة العمومية)، فقد عجز البنك المركزي عن احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة، ومن ثم بدء التفكير في إعادة تنظيم الجهاز المصرفي من خلال تأميم المنشات المصرفية بواسطة شراء أصولها ابتدءا من سنة1966[3].

حيث كانت هذه الخطوة أساسية لاسترجاع الجزائر سلطتها النقدية وإعادة تشكيل النظام المصرفي بصورة تتلاءم والأهداف الاقتصادية والسياسية الموضوعة.

- ونتج عن ذلك ميلاد ثلاث بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا للدولة،وهي كالتالي:
- البنك الوطني الجزائري، أنشئ بتاريخ 1966/06/13 بلغ رأسماله حوالي 20 مليون دينار جزائري، حيث احتكر جميع عمليات تمويل القطاع الزراعي حتى سنة 1982.
- القرض الشعبي الجزائري تأسس بتاريخ 1966/12/29 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، ويختص بتمويل جميع العمليات المصرفية التقليدية (إقراض الحرفيين والفنادق، قطاع الصيد، البناء والتشييد،...).
- البنك الخارجي الجزائري تم تأسيسه ب:1967/10/01 حيث يعتبر ثالث وآخر مصرف تجاري تم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم الجهاز المصرفي، وبلغ رأسمال تأسيسه 20 مليون دينار جزائري، تمثلت مهمته في تمويل التنمية الاقتصادية في الإطارين الداخلي (تمويل العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونا طراك...) والخارجي (تمويل عمليات التجارة الخارجية،الاستيراد والتصدير).

أين كان الهدف من إنشاء هذه البنوك الثلاثة[4]:

-كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي.

-الرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد.

-توفير التمويل اللازم للمؤسسات العمومية.

-وضع دعامة للقطاع الاشتراكي.

-الحرص على استرجاع السيادة الوطنية في كامل القطاعات.

[3] بطاهر علي,إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية, أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر2006 ص25

[4] نفس المرجع السابق ص30

كانت هذه البنوك الثلاث خاضعة لمبدأ التخصص المصرفي، أين اختص كل منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني.

2- تطور هيكل النظام المصرفي الجزائري:

لم تقتصر المجموعة المصرفية على مجموعة البنوك السابقة الذكر فقط. حيث عرف النظام المصرفي بصفة خاصة النظام المالي بصفة عامة عدة تعديلات وإصلاحات كان من شانها إحداث تطورات هيكلية على مستوى القطاع المالي ككل.

حيث نتج عن إصلاح سنة 1971 انتقال النظام المالي إلى وصاية وزارة المالية وتراجع معها دور البنك المركزي الجزائري،وأصبح القطاع المالي يتميز بالخصائص التالية[5]:

-التمركز. -هيمنة دور الخزينة . - إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

كما شاهدت سنة 1982 مجموعة من التغيرات الهيكلية التي جاءت كنتيجة لهيكلة المؤسسات الإنتاجية العمومية، والتي نتج عنها كل من[6]:

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية تأسس بتاريخ 1982/03/13 اخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الفلاحي الصناعي.

-بنك التنمية المحلية أنشئ بتاريخ 1985/04/30 يتخصص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية (تمويل المؤسسات والشركات العامة

ذات الطابع الاقتصادي) وذلك زيادة عن ممارسة النشاط المصرفي التقليدي.

حيث كان الغرض من وراء ذلك تخفيض العبء على الخزينة، وعودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة. وفيما يلي سوف نعرض تطور هيكل النظام المصرفي وكيف وصل إلى الصورة الحالية.

[5] بطاهر علي,إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية'مرجع سبق ذكره ص 37.
[6] للاطلاع اكثر ارجع النمرجع السابق ص38.

1.2-هيكل النظام المصرفي الجزائري نهاية 1985:

في إطار لإصلاحات التي قامت بها السلطات، وبهدف ترسيخ مبدأ تخصص البنوك، تمكنت الجزائر من إنشاء مجموعة مصارف متخصصة كل في مجاله من شانها تغطية الحاجات المالية للمؤسسات الاقتصادية وتحقيق التنمية، هيكلها كالأتي:

الشكل رقم(03): إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر

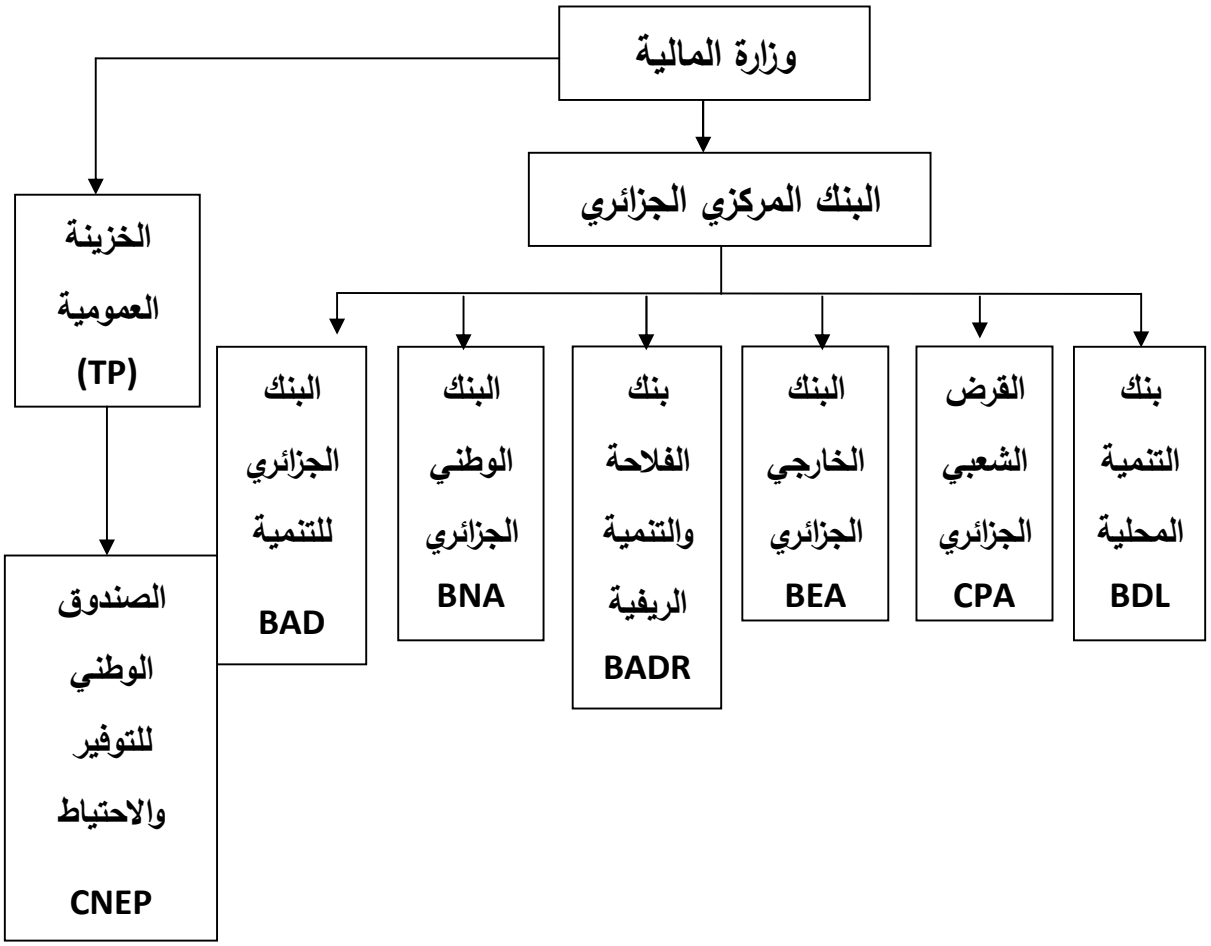

المصدر: بطاهر علي،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مرجع سابق الذكر ص40

- تخصصات هذه البنوك بالترتيب هي كالتالي:
  - ✓ (BDL) لتمويل الاستثمارات والمؤسسات المحلية.
  - ✓ (BEA) تمويل قطاع المحروقات والتجارة الخارجية.
  - ✓ (BADR) لتمويل القطاع الفلاحي.

- ✓ (BNA) تمويل قطاع الصناعات الثقيلة والنقل.
- ✓ (BAD) تمويل الاستثمارات الكبرى.
- ✓ (CNEP) توفير السكن.

2.2-هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض:

يعتبر قانون النقد والقرض (90-10) الصادر بتاريخ 14 ابريل 1990 من أهم المراحل التي مرت بها المنظومة المالية الجزائرية، حيث كان خطوة ضرورية للتماشي مع التحول إلى اقتصاد السوق الحر وتصليح القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، ومن أهم ما جاء به هذا القانون[7]:

-تعزيز استقلالية البنك المركزي، والذي أصبح يسمى (بنك الجزائر).

-تعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي.

-منح الشمولية للعمل المصرفي.

-فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي (سمحت هذه التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض (90-10) بإحداث تغييرات على مستوى الهيكل البنكي، أين دخل حيز العمل المصرفي مجموع بنوك أجنبية وأخرى خاصة منذ سنة 1990).

كما عرف هذا القانون مجموعة تعديلات بعد صدوره كانت نتيجة تغيرات مست المحيط الاقتصادي الجزائري، أهمها:

- ❖ أول تعديل كان سنة 2001 تحت الأمر رقم 01-01 الصادر بتاريخ 2001/02/27، تضمن هذا الأخير تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر[8]، والشكل التالي يوضح هيكل النظام المصرفي عشية هذه الإصلاحات:

[7] للاطلاع اكثر ارجع الى سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, أين دور بنك الجزائر؟,المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 02/جوان 2015 ص14.

[8] سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, أين دور بنك الجزائر؟,مرجع سبق ذكره ص15

الشكل رقم(04):هيكل النظام المصرفي الجزائري عام2001

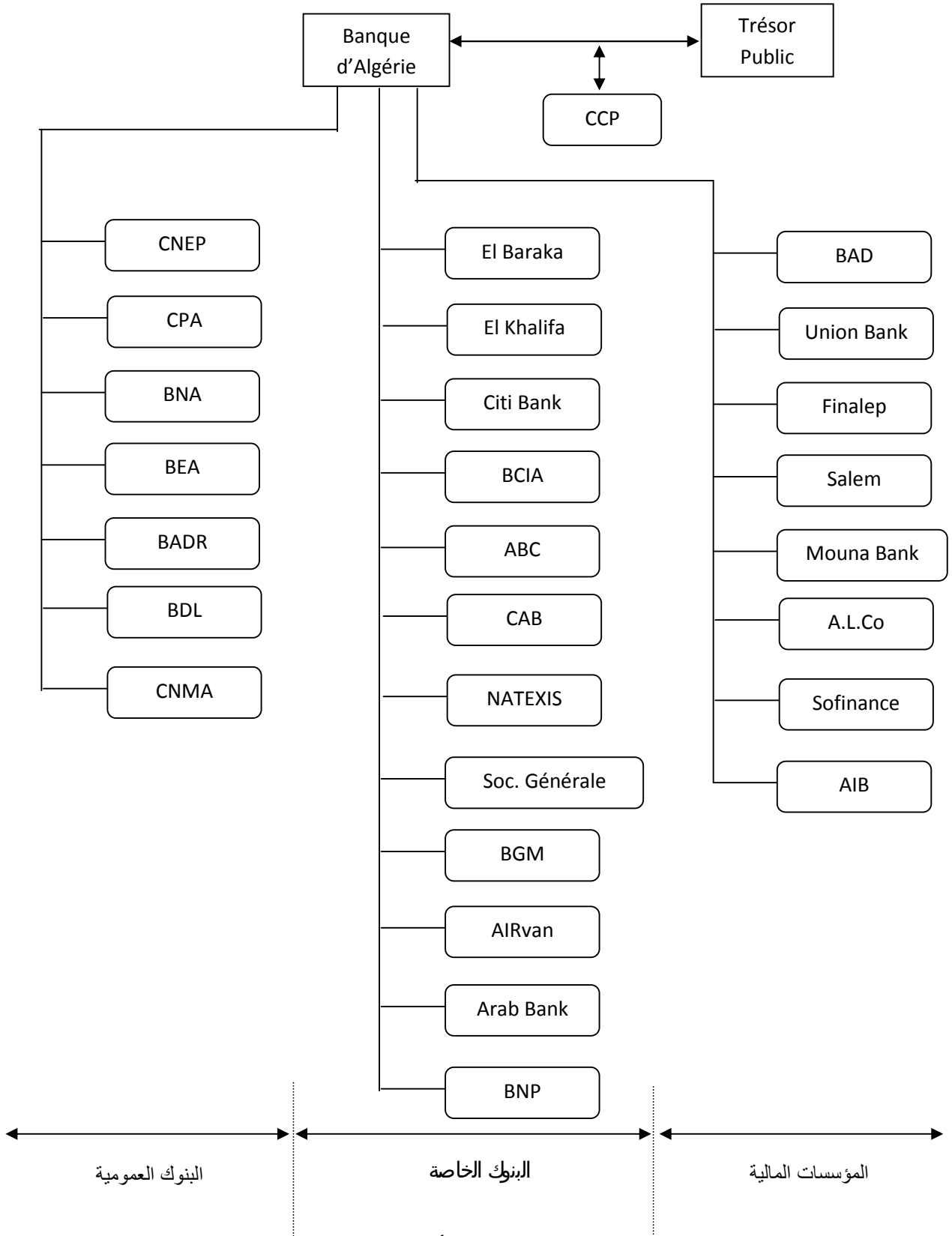

المصدر: بطاهر علي،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،مرجع سابق الذكر ص46

- أما الإصلاح الثاني كان نتيجة المشاكل التي ضربت النظام المصرفي وأفقدته مصداقيته (فضيحة بنك الخليفة، والبنك الصناعي التجاري وإفلاس بعض البنوك الخاصة)، هذا ما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 03-11 في 26 أوت 2003، والذي جاء بنصوص تدعم أفكار ومبادئ قانون 90-10 مع بعض التعديلات، والقاضية في مجملها بتوضيح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة (فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية) وإعطاء تعليمات صارمة للمسؤولين في تسيير البنوك (توضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها)[9].
- ثالث تعديل هو الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26،لذي جاء بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها في:

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51 % من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري[10].

-تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال[11].

ساهمت كل هذه القوانين والتعديلات التي أجريت عليها منذ الاستقلال وحتى الساعة في تكوين النظام المصرفي واستقراره بصورته الحالية، والشكل التالي يوضح هيكل النظام المصرفي الحالي:

[9] بطاهر علي,إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية'مرجع سبق ذكره ص 50.
[10] سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, أين دور بنك الجزائر؟,مرجع سبق ذكره ص17.
[11] **نفس المرجع السابق**

الشكل رقم(05): هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية 2017

Les banques commerciales	Etablissements financiers a vocation générale et spécifique	Bureau de représentation
-banque extérieure d'Algérie (BEA). -banque national d'Algérie (BNA) -banque de l'agriculture et du développement rural (BADR). - banque de développement local (BDL). -crédit populaire d'Algérie (CPA). -caisse nationale d' épargne et de prévoyance (CNEP). -banque al baraka d'Algérie. -Arab banking corporation Algerie. -Natixis Algerie. -société générale Algerie. -Citibank N.A Algeria. -Arab bank PLC Algeria. -BNP Paribas El Djazair. -Trust bank Algeria (TBA). -Gulf Bank Algeria (AGB). -The Houssing bank for trade a finance Algeria (HBTF). -Fransabank El djazair. -CA-CIB Algeria. -Al Salam banque Algeria. -H.S.B.C Algeria.	**Générale :** -Caisse nationale de mutualité agricole (CNMA). -Société financière d'investissement de participation et de placement-SPA-(SOFINANCE-SPA-). - Société de refinancement Hypothecaire (SRH). -Arab Leasing Corporation (ALS). -Cetelem Algérie. -Maghreb Leasing Algérie (MLA). - Société Nationale de Leasing (SNL). -Ijar Leasing Algérie (ILA). -El Djazair Idjar (EDI). **Spécifique :** -Fonds Nationale d'investissement.	-British Arab Commercial Bank (BACB). -Union des Banques Arabes et Françaises (UBAF). -Crédit Industriel et Commercial (CIC). -Banko Sabadell. -Monte Dei Paschi di Siena.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك المركزي

3-خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية[12]:

تتميز المنظومة المصرفية الجزائرية للأسف بخصائص ومميزات سلبية، حيث تضم مجموعة مؤسسات لا تستوفي أدنى شروط البنوك وهياكل مالية تعاني من التدهور المستمر في هياكلها، ففي تقرير عن وضعية البنوك في الجزائر، وصفت هذه الأخيرة ب:

1.3خضوع المؤسسات المصرفية إلى القرارات الإدارية: بالرغم من نص القانون 90-10 الصادر عام 1990 على تحرير عمل البنوك وخضوعها لقانون السوق، إلا أن البنوك العمومية لا زالت تخضع في تسييرها لرقابة الوزارة المباشرة، والتي لا زالت تعتقد أن البنوك العمومية هي مؤسسات تمويلية متخصصة في تغذية وخدمة القطاع العمومي، وهذا ما تؤكده الحقائق التالية:

-استمرار البنوك في تمويل المؤسسات العمومية المعسرة.

-خضوع البنوك لأوامر وقوانين الدولة لا لقانون السوق.

2.3 ثقل وجمود العمليات المصرفية:بقيت المنظومة المصرفية في الجزائر جامدة حول منتجات وأدوات مالية محددة،بالرغم من التنوع في العمليات المصرفية الذي خوله قانون النقد والقرض للبنوك التجارية، حيث تكاد البنوك الجزائرية لا تتعدى دور الصندوق (إيداع، سحب)، وهذا نتيجة فقدان الاحترافية وضعف الأداء الذي يميزان المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر.

3.3التركيز على الأنشطة التجارية والمهنية في عملية التمويل: تتميز البنوك الجزائرية بالتحفظ الشديد في منح القروض، خاصة إذا كانت ذات طبيعة استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل، لذا نرى البنوك تميل إلى الائتمان التجاري والمهن الحرة لأنها قروض قصيرة الأجل ومؤكدة من حيث الاسترجاع.

4.3ضعف نظام المدفوعات: مازالت المنظومة المصرفية الجزائرية بعيدة كل البعد عن التطورات التكنولوجية الحاصلة في القطاع المالي العالمي،حيث لازالت البنوك تعتمد الطرق التقليدية في معاملاتها المالية مع عملائها، وتعد بتطوير نظام الدفع الخاص بها.

[12] للاطلاع اكثر انظر: **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**, مشروع التقرير حول اشكالية اصلاح المنظومة المصرفية الدورة 16 2000ص 38-64.

5.3ضعف الوظيفة التسويقية:تبقى الوظيفة التسويقية لا تحظى بالاهتمام اللازم في البنوك الجزائرية وخاصة العمومية منها، حيث لا اعتبار لاحتياجات الزبون ورغباته ولا اهتمام بانشغالاته، ولعل هذا ما يفسر عزوف الزبائن عن الادخار في البنوك العمومية.

6.3غياب الوعي المصرفي والمالي:تعاني المنظومة المصرفية الجزائرية من غياب ثقافة التعامل عن طريق البنوك، وهذا يمكن أن يكون راجع لعدة أسباب وعوامل:

-الوازع الديني.

-فقد المواطن الجزائري الثقة في البنوك نتيجة الفضائح المتتالية والاختلاسات.

-سوء الخدمات المقدمة من طرف البنوك.

أين لا زالت تسوى العديد من العمليات المالية المفروض تسويتها عن طريق البنوك بالطرق التقليدية، بالإضافة إلى تسرب نسب كبيرة من الادخار العائلي لقنوات الادخار الموازي وأخرى لحسابات خارج الوطن.

7.3ضعف تخصيص الموارد.

المبحث الثاني:مشاكل المنظومة المصرفية الجزائرية والتحديات التي تواجهها

1-مشاكل المنظومة المصرفية الجزائرية:

تعاني المنظومة المصرفية الجزائرية من عدة مشاكل وتعقيدات تحول دون تقديم هذه الأخيرة الأهداف المرجوة منها، أين يمكن تصنيف هذه المشاكل إلى مشاكل داخلية (نابعة من وسط المنظومة ككل) ومشاكل خارجية (خارج الدائرة البنكية).

1.1-المشاكل الداخلية:

تعاني البنوك الجزائرية من مشاكل خاصة وداخلية ناتجة عن البيروقراطية وسوء التنظيم، الذي يتميز به النظام المالي والمصرفي بصفة عامة، تعيق عملها كوسيط مالي وتعرقل أدائها،ومن ابرز هذه المشاكل:

1.1-سيطرة البنوك العمومية على القطاع المصرفي:تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثتها عن النظام الاشتراكي، إذ تسيطر على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، أين تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و90% من الودائعو85% من القروض موجهة في معظمها لتمويل المؤسسات العمومية [13]التي لا تستوفي في اغلب الأحيان أدنى شروط منح الائتمان. هذا ما يكبد هذه البنوك خسائر كبيرة ويشكل لها عائق في وضع الخطط والسياسات،حيث ينتجعن هذا المشكل آثار سلبية من شأنها التقليل من فعالية الوساطة المالية في الجزائر، أهمها:

-غياب المنافسة.

-رداءة الخدمة المصرفية المقدمة.

-التمركز.

-احتكار للصناعة المصرفية من قبل المصارف العمومية.

أين يرى أغلبية الخبراء الاقتصاديين أن السبيل الوحيد أمام تطوير المنظومة المالية والمصرفية هو خصخصة البنوك العمومية وفتح رأس مالها لو بجزء من اجل بعث التوازن بين تركيبتي القطاع الخاص والعام[14]، بالإضافة إلى ضرورة زيادة منح رخص الاعتماد للبنوك الخاصة والأجنبية لفتح مجال المنافسة بين القطاع العام والخاص.

2.1-إشكالية فائض السيولة غير الموظفة في البنوك:تعاني البنوك الجزائرية عموما من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديدا مع سنة 2001، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات

[13] رحيم حسيننحو تطوير الوساطة المالية في الجزائر: نموذج مصرف المشاركة المخاطر, جامعة برج بوعريريج ص1.

عقبة نصيرة ومحدولين دهينة, الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الآثار وطرق المواجهة, مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة [14] سعيدة 2007 ص4.

السابقة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء إلى بنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها[15].

أين نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن،وكذى اجتناب البنوك المخاطرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى. لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايير من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، وبدلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة[16].

والجدول التالي الآتي يوضح تطور حجم السيولة على مستوى البنوك الجزائرية خلال السنوات الأخيرة:

الجدول رقم (10): تطور حجم فائض السيولة على مستوى البنوك الجزائرية:

البيان/السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733	7238	7787.4
حجم القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5
فائض السيولة= الودائع-القروض	1612.4	2313.6	2547.7	2061.3	2552.4	3008.3	2952.4	2632.9

المصدر: سليمان ناصر،تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أين دور بنك الجزائر؟،مرجع سبق ذكره ص20.

حيث نلاحظ من الجدول تراجع فائض السيولة في الآونة الأخيرة (2012-2013) بزيادة حجم القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن احتفاظ البنوك بفائض كبير من السيولة يعود عليها بخسائر كبيرة (نتيجة لدفعها فوائد على ودائع غير موظفة ولا تعود على المصرف بأرباح وعوائد تغطي الفوائد التي عليها) وعلى الاقتصاد الوطني ككل، ولتفادي هذه الآثار السلبية هناك مجموعة من الحلول منها:

-رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بشكل أولي[17].

[15] سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, أين دور بنك الجزائر؟,مرجع سبق ذكره ص19

[16] نفس المرجع السابق

[17] سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, أين دور بنك الجزائر؟,مرجع سبق ذكره ص25

-وضع سقف لنسبة المساهمة الشخصية في القروض الاستثمارية[18].

حيث من شان هذه الحلول أن تكون كفيلة بتوجيه السيولة الفائضة نحو الاستخدام الأمثل لها، واجتناب جميع الآثار السلبية المترتبة عنها.

3.1-أزمة السلسلة المصرفية: تعاني المنظومة المصرفية المحلية من انفصال في السلسلة المصرفية بين قيود إعادة التمويل القبلية ومتطلبات التوزيع البعدية، فالمنظومة المصرفية التي ترتكز مهمتها الرئيسية في تحويل الودائع إلى قروض، تخضع مباشرة إلى التنظيم القبلي المتعلق بالحصول تلقائيا على القرض من بنك الجزائر، ففي الوقت الذي يشهد فيه القطاع المصرفي تفتحا نحو المنافسة والتحديد النقدي والمالي للإصلاح، فان المنظومة المصرفية تخلو من الهياكل القاعدية المؤسساتية للجمع القبلي للموارد، ومن الوسائل البعدية لتوزيع الخدمات، وهذا ما يضعف من إمكانية البقاء في النشاط الرئيسي الذي لا يزال يحتله والمتمثل في تحويل النقود إلى قروض والذي تهدد الإصلاحات بتفكيكه في ظل التطورات التي عرفتها الساحة الدولية بالنسبة للنشاط المصرفي[19].

2.1-المشاكل الخارجية:

زيادة عن المشاكل الداخلية تعاني المنظومة المصرفية الجزائرية من مشاكل أخرى خارج النطاق المالي والبنكي تشكل خطر وتهديد للعمل المصرفي، أهمها:

***السوق النقدي الموازي:** تعاني المنظومة المصرفية الجزائرية من توسع النشاط في السوق النقدي الموازي، حيث يتمثل الاقتصاد على مستوى هذه السوق في:

1-النقود الائتمانية: هي تلك النقود التي تستعمل كوسيلة دفع وتسوية للعمليات المختلفة في هذا السوق وخارج النطاق البنكي، وبالتالي فهي تلك الأموال التي يكتنزها أصحابها للتعامل بها في السوق الموازية أو المضاربة بها[20].

أين يتسبب تسرب هذه النقود الائتمانية خارج الدائرة البنكية في[21]:

---

[18] نفس المرجع السابق.

[19] اللس الاقتصادي والاجتماعي,مرجع سبق ذكره ص45.

[20] بورعدة حورية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي" مرجع سبق ذكره ص105

[21] بقبق ليلى اسمهان العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد "عمليات تبييض الأموال" مرجع سبق ذكره ص29.

-تكوين الأرصدة وتجميعها لاستعمالها في تسوية معاملات غير خاضعة للرقابة الضريبية سواء كانت هذه المعاملات شرعية أو غير شرعية.

-ارتفاع نسب التضخم نتيجة زيادة الإصدار النقدي.

-خطر تشكيل سوق نقدي موازي للسوق النقدي الرسمي.

2-سوق الصرف الموازي: هي تلك السوق التي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية،وتتجلى هذا السوق في الجزائر في كل من تيزي وزو، سطيف، وهران والجزائر العاصمة[22]

تمثل السوق الموازية للعملات واقعا معيشيا للكثير من دول العالم على غرار الجزائر،حيث تمثل سوق الصرف الموازي الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يقتصر المتعاملين داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط، بل حتى المؤسسات والبنوك تشكل أطرافا فاعلة فيه،لذا فإن لهذه الأسواق آثار كبيرة على الاقتصاديات ككل عامة واقتصاد الجزائر خاصة، إذ يتسبب في[23]:

-تذبذب على مستوى كل من الاحتياطات الدولية وتدفق السلع والخدمات والأصول.

-فتح المجال أمام عمليات تبييض الأموال والمتاجرة في الممنوعات.

-التأثير على سعر الصرف الرسمي.

-إضعاف نشاط البنوك في مجال الصرف الأجنبي والتقليل من دوره في الاقتصاد.

لذا يعتبر من الضروري والمهم جدا تطويق الظاهرة والتحكم في عوامل وأسباب ظهور هذه الأسواق وتوسعها،(والتي يعود ظهورها في الجزائر إلى سنة 1974 بسبب جملة الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية فيما يتعلق بتسهيل وتسوية الواردات وكذا السماح للمواطنين المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل على مستوى البنوك التجارية[24])، أين تتمثل أهم هذه الأسباب في[25]:

[22] نفس المرجع السابق ص31.

[24] بورعدة حورية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي" مرجع سبق ذكره ص144.

[25] بورعدة حورية، نفس المرجع السابق ص145.

-ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونيا.

-تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها.

-مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة الاختلال ميزان المدفوعات،...إلى غيرها من الأسباب.

بالإضافة إلى هذا المشكل تعاني المنظومة المصرفية الجزائرية من مشاكل أخرى خارجة عن سيطرتها:

-عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية.

-ثقل الإجراءات القضائية، وغياب الاستقرار القانوني خاصة في هذا المجال.

-مشكل الذهنيات.

2-التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية:

عرفت الساحة الاقتصادية العالمية عدة تغييرات ومستجدات، كان من شأنها خلق توجه جديد نحو اقتصاديات العالم، إذ مست هذه التغيرات جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء، هذه التغيرات التي كانت نتيجة لتوجه العالم نحو تبني مفهوم العولمة بجميع جوانبه وميادينه فرضت على دول العالم عدة تحديات لمواكبة التغيرات هذه التداعيات والتماشي معها.

القطاع المالي احد تلك القطاعات التي فرضت عليها هذه المتغيرات في إطار ما يسمى ب"العولمة المالية" والتي تتمثل في تحرير جميع المعاملات والخدمات المالية بين الدول من خلال فتح الأسواق المحلية لحركة رؤوس الأموال ورفع القيود في مجال تجارة الخدمات المالية.[26]

وتتجسد العولمة المالية من خلال مظهرين:

***عولمة الأسواق المالية:** يكون ذلك من خلال تحرير حساب رأس المال وذلك بإلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات[27].

[27] للاطلاع اكثر انظر:بقبق ليلى اسمهان, الية تاثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية, دراسة قياسية, دكتوراه العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان 2015 ص62.

***العولمة المصرفية:** هي الحالة التي تخرج البنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة، السيطرة، والهيمنة المصرفية إذا ما كان يرغب في النمو والتوسع والاستمرار، وإذا ما كان يرغب في غير ذلك تجعله يخضع للتراجع أو التهميش أو التكميش أو الابتلاع[28].

وباعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد استدانة (الاعتماد على التمويل من البنوك دون الأسواق المالية) فهي معنية بالعولمة المصرفية دون عولمة الأسواق المالية وفي هذا الإطار تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية مجموعة من التحديات لمواكبة هذه التغيرات والحفاظ على مكانتها، أهمها:

-إعادة إصلاح وهيكلة المنظومة المصرفية بأكملها وفقا لما يتماشى والتغيرات الحاصلة.

-عصرنة وتحديث عمل البنوك سواء الخاصة أو العامة (التوجه نحو البنوك الالكترونية، تحديث وسائل الدفع، تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة، تنمية الموارد البشرية،...)، إذ مازالت الجزائر تخطو خطاها الأولى في هذا الطريق.

-تجسيد الاستقلالية الذاتية للبنوك المركزية[29] خاصة بعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، إذ تمكن هذه الأخيرة البنوك المركزية من صياغة وتنفيذ سياساتها النقدية مع درجة عالية من الفاعلية والشفافية .

-تدويل النشاط البنكي المحلي لتوسيع الحصة السوقية عن طريق فتح فروع للبنوك المحلية في الخارج وجذب اكبر عدد من الودائع خاصة من الجاليات الجزائرية المقيمة خارج البلاد.

-مواكبة المعايير الاحترازية العالمية في العمل المصرفي (معايير بازل)، بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 وتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق أصبح لزاما على النظام المصرفي الجزائري مسايرة التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الاحترازي[30].

❖ أما التحدي الكبير الذي يواجه البنوك الجزائرية خاصة في الظروف الراهنة والتراجع المستمر في أسعار البترول وتراجع ايرادت الخزينة العمومية، هو توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ودفع عجلة التنمية، عن طريق جذب اكبر عدد من الودائع وضمان التوظيف الأمثل لها.

[28] نفس المرجع السابق
[29] للاطلاع اكثر انظر المرجع السابق ص72
[30] سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة,ص20

المبحث الثالث: كفاءة وأداء البنوك الجزائرية

1-مفهوم الكفاءة والأداء المصرفي:

❖ **الأداء المصرفي:** يعرف الأداء بصفة عامة وشاملة على انه الوصول إلى الأهداف المسطرة.

ويكتسي الأداء أوجه ونواحي متنوعة ومختلفة حسب طبيعة كل مؤسسة (اقتصادية، خدماتية،...) فمن الناحية الاقتصادية هو يغطي عدة حقائق مثل: الفعالية (ويقصد بها التعبير عن التكاليف)، الكفاءة (تعني درجة تحقيق الأهداف)[31].

أما **تقييم الأداء** فهو:

تقييم الأداء على مستوى البنوك يختلف بعض الشيء عن الأداء في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وهذا راجع إلى تنوع وتعدد المنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنوك وتميز مجال نشاطها بالتغير والتجدد المستمر سواء من حيث آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة،...) أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد،...) لهذا تعبر تقييم الأداء بشكل دائم ومستمر عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ومرونته في مواجهة التغيرات والظروف الطارئة[32].

❖ **الكفاءة المصرفية:**

من التعريف السابق للأداء نلاحظ أن الكفاءة عنصر ضمني ووسيلة لتقييم الأداء في المؤسسة بشكل عام، حيث تعني كلمة **كفاءة** "الاستغلال الأمثل للموارد" أو "تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة" أو "تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة" سواء بالنسبة للمؤسسة المصرفية أو المؤسسة الاقتصادية.

حيث تختلف مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية عن مدخلات ومخرجات المؤسسة الاقتصادية نظرا لاختلاف طبيعة الأنشطة بين المؤسستين (نفس المبدأ السابق)، أين اختلف الاقتصاديون في تحديد الأنشطة التي تعتبر مدخلة ومخرجة بالنسبة للبنك وذلك من خلال عرض ثلاث طرق أساسية[33]:

---

[31] معراج هواري وفيصلشياد قياس كفاءة البنوك الاسلامية مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد12 ص201.

[32] فريد بن ختو, محمد الجموعي قريشي, قياس كفاءة البنوك الجزائرية, مجلة الباحث عدد12 سنة 2013, جامعة ورقلة ص140.

[33] فريد بن ختو, محمد الجموعي قريشي, قياس كفاءة البنوك الجزائرية,نفس المرجع السابقص140

-طريقة الموجودات أو الأصول.

-طريقة التكلفة المستعملة.

-طريقة القيمة المضافة.

وقدم الاقتصاديون في هذه الإطار مقاربتين لقياس مدخلات ومخرجات البنوك:

ا-المقاربة الإنتاجية: تقاس وفقها المدخلات والمخرجات بعدد الوحدات أي عدد الحسابات أو عدد القروض أو عدد الصفقات[34].

ب-مقاربة الوساطة: تقاس وفقها المدخلات والمخرجات بعدد الوحدات النقدية من دينارات أو دولارات.[35]

2-طرق تقييم الأداء في البنوك الجزائرية:

يمكن تقييم أداء البنوك الجزائرية من خلال عدة نقاط وجوانب، حيث يمكن تقييم أداء هذه الأخيرة بشكل عام من خلال دراسة وتحليل التطور في كل من:

-تطور حجم الودائع،وذلك بتحليل التطور الايجابي أو السلبي في حجم الودائع حسب طبيعتها (ودائع جارية، ودائع لأجل)، وحساب المرونة الداخلية للودائع المصرفية لمعرفة مدى قدرة البنوك في جذب الودائع، لمعرفة سبب هذه التغيرات والرفع من حجم الودائع الخاص بها.

-تطور حجم الائتمان، يكون ذلك بدراسة نشاط البنك الائتماني وتطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد ككل (قطاع عام، قطاع خاص) ونوعها (قروض مباشرة، شراء سندات)، بالإضافة إلى تحديد القروض المربحة من القروض المتعثرة وكبيرة المخاطر، كما يمكن في هذا الإطار حساب مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي ككل بحساب كل من[36]:

[34] نفس المرجع السابق

[35] نفس المرجع السابق.

[36] مصيطفى عبد اللطيف,دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر", جامعة ورقلة ص1.

المؤشر الأول: (حجم الودائع لأجل /القروض) حيث يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك على الودائع المتوسطة وطويلة الأجل في تمويل نشاطها الائتماني.[37]

المؤشر الثاني:(حجم القروض/الناتج المحلي الخام) تعكس هذه النسبة مدى مساهمة القروض في الناتج المحلي الخام،حيث كلما كانت النسبة كبيرة عبرت عن قوة الوساطة المالية للبنوك والعكس صحيح.[38]

-الكثافة المصرفية: يمكن اعتماد هذا العنصر لتقييم أداء البنوك لدولة ما بصفة عامة بالتطرق لتطور شبكة الوكالات البنكية، وذلك من خلال المؤشرات التالية[39]:

1-عدد الشبابيك وتطورها خلال فترة زمنية معينة وهو يعكس مدى شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية عبر كامل التراب الوطني.

2-عدد الشبابيك/عدد السكان جاء هذا المؤشر وفقا لنموذج Cameron الذي وضع عام 1971حيث وضع المعدل العالمي (شباك بنكي لكل 10.000 مواطن)، أي كلما اقترب المؤشر من هذه النسبة فهو يعكس مدى انتشار البنوك في ذلك البلد[40].

3-نسبة اليد العاملة النشطة/عدد الشبابيك، جاءت هذه النسبة من خلال تطوير النموذج السابق وأخذ بعين الاعتبار اليد العاملة النشطة فقط، وتدل هذه النسبة على مدى تحسن الصيرفة في البلد بشكل عام[41].

كما يمكن تقييم أداء البنوك بتحليل الوضعية المالية الخاصة بها،وذلك من خلال دراسة بعض النماذج، أهمها:

- **نموذج العائد على حقوق الملكية(ROE)**

هو مؤشر لقياس العلاقة المتبادلة بين **العائد والمخاطرة**، استخدم منذ السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف من خلال تحليل مجموعة من النسب (مجموعة تقيس العائد والربحية، ومجموعة تقيس المخاطرة)[42] ويمكن تلخيصها كالتالي:

---

[37] نفس المرجع السابقص2
[38] نفس المرجع السابق.
[39] د.حبار عبد الرزاق,تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري,ص35
[40] نفس المرجع السابق ص36
[41] نفس المرجع السابق.
[42] محمد جموعي قريشي, تقييم أداء المؤسسات المصرفية "دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية" 1994-2000",ورقة بحثية.ص90

المجموعة الأولى:يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام ديبون، إذ يبين هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول(ROA) ،كما يبين قدرة الرافعة المالية

(EM) على رفع العائد على حق الملكية(ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول[43].

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما كالتالي(ROA):

*هامش الربح (PM): يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويقاس بالعلاقة

هامش الربح=الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات.

*منفعة الأصول(AU): يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول (إنتاجية الأصول)، وتقاس كالتالي:

منفعة الأصول =إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول

وعليه فان: **منفعة الأصول = هامش الربح ×العائد على الأصول**

المجموعة الثانية:نضم هذه المجموعة مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه اي مصرف من خلال مجموعة من النسب هي كالتالي:

الخطر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية/إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الخصوم
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة(حقوق الملكية)/الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/عدد العمال

المصدر : محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مرجع سبق ذكره ص93

-نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) :[44]

[43] نفس المرجع السابق ص91

[44] محمد جموعي قريشي, تقييم أداء المؤسسات المصرفية, مرجع سبق ذكره ص92

جاء هذا النموذج لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى الجهاز المصرفي وكنتيجة لقصور النموذج السابق في تقييم الأداء بسبب ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر والربحية (ك: تحليل المدة، محاسبة التكاليف، تخصيص رأس المال،...)، ويعرف هذا النموذج بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر، وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة= الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال*تكلفة رأس المال)

حيث:

-الربح العامل الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الاقتصادية.

-رأس المال هو القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال (حقوق المساهمين، مخصصات خسائر القروض،أي أرصدة ضريبية مؤجلة،الشهرة المستهلكة).

-تكلفة رأس المال يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

3-عوامل تحقيق الكفاءة المصرفية والمالية في الجزائر:

في ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال، تبقى البنوك من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة لا ترقى للدور المطلوب منها.

فبالرغم من التعديلات والإصلاحات المتتالية للقطاع المالي والمصرفي الجزائري في سبيل الرفع من كفاءة البنوك وتفعيل دور الوساطة المالية، إلا أن تلك الإصلاحات لم تأتي بثمارها حتى الآن، وهذا ما تؤكده الحقائق التالية:

-تميز المحيط البنكي بغياب التنافسية،حيث بالرغم من فتح النشاط المالي والمصرفي أمام القطاع الخاص إلا أن المنظومة المصرفية الجزائرية ما زالت محتكرة من طرف البنوك العمومية بنسبة 80الى 90%[45].

-خلل في نظام الوساطة القائم، وهذا ما يوضحه تضارب الأرقام، فمن جهة يقدر بعض الخبراء معدل الادخار في الجزائر بنحو 47%، ومن جهة أخرى يقدر بعضهم فائض السيولة بنحو 1000 إلى 1200 مليار دينار،

[45] رحيم حسيننحو تطوير الوساطة المالية في الجزائر: نموذج مصرف المشاركة المخاطر جامعة برج بوعريريج ص1

بينما يقدره آخرون بنحو 600 مليار دينار، وهو مبلغ هائل[46](وهنا يطرح السؤال: هل المشكل هو مشكل تعبئة الموارد أم هو مشكل توظيفها).

-خلل في التسيير المصرفي (الخلل التنظيمي)، وهذا ما تتسم به البنوك العمومية خاصة[47]، وينعكس ذلك من خلال: سيادة في اتخاذ القرارات الإدارية، ثقل وصعوبة الإجراءات، تقليدية الأدوات المستعملة،...

ومما سبق يتضح لنا أن تحقيق الكفاءة في النظام المالي والمصرفي وتطوير أدائه يقتضي إعادة النظر في نظام الوساطة القائم، إن على مستوى تعبئة الموارد أو على مستوى التخصيص، أو على مستوى التنظيم الداخلي للمؤسسات التي تمارس وظيفة الوساطة، فهي تعتبر المنطلق الحقيقي لتحقيق الأهداف المرجوة.

أ-تعبئة الموارد:تعتبر عملية تعبئة الودائع من العوامل المؤثرة على نشاط البنوك، كما تعتبر مؤشر جد مهم لقياس قوة المصارف التجارية وكذا الأسواق المالية،وذلك من خلال دراسة الميل المتوسط للودائع الذي يعكس مدى قدرة وفعالية البنوك في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الخام، ودراسة الميل الحدي للإيداع المصرفي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذا المؤشر تطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك[48].

وتشير جميع الدراسات والإحصائيات المقامة حول قدرة البنوك في جذب المدخرات إلى ضعف هذه الأخيرة في تعبئة الموارد المالية كنتيجة لضعف وعدم فعالية السياسات المتخذة من طرف البنوك في تعبئة الموارد، وقصور أدوات تعبئة الموارد التي تكاد تنحصر في حسابات البنوك،... إلى غيرها من المشاكل والنقائص التي تميز سياسة تعبئة الموارد على مستوى البنوك الجزائرية، هذا ما يستلزم[49]:

-وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك.

-وجود سياسات مرنة تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي.

-تحفيز الودائع المصرفية عن طريق معدلات الفائدة.

[46]نفس المرجع السابق.
[47]نفس المرجع السابقص2.
[48]مصيطفى عبد اللطيف,دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر"مرجع سبق ذكره ص1.
[49]مصيطفى عبد اللطيف,دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر", مرجع سبق ذكره ص4

-وجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.

-تطوير وسائل الدفع.

ب-تخصيص الموارد: يعرف تخصيص الموارد على مستوى البنوك بأنه الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة (الودائع)، حيث يعكس مدى كفاءة البنوك في توظيف الودائع الموجودة لديها ومدى حسن استثمارها، وهذا للأسف ما لا تتقن البنوك الجزائرية القيام به، فهي تشهد ضعف كبير على مستوى هذه الوظيفة خاصة العمومية منها هذا ما يترجمه تدني الأداء المقدم من طرفها،إذ تظهر النتائج وجود فائض سيولة كبير على مستوى البنوك(الجدول رقم)وقروض متعثرة يجهل مصيرها أين تصدرت الجزائر حسب مجلة "ميد" قائمة الدول العربية لنسبة القروض المتعثرة لسنة 2010 حيث يلغت نسبة 35.5% من إجمالي القروض المقدمة[50] وهي نسبة كبيرة ومؤشر خطير يهدد سلامة البنوك.

كل هذا من شانه إضعاف أداء البنوك وتخلفها عن تحقيق الأهداف المرجوة منها كممول رئيسي للاقتصاد، لذى يعتبر من الضروري اخذ الأمر بمحمل الجد، والبحث عن حلول وبدائل من شانها خلق وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، ولمعالجة ذلك لابد من:

-خصخصة البنوك الجزائرية (كونها تشكل عبئ على الاقتصاد الوطني).

-دراسة حقيقية لمتطلبات السوق (لضمان التوجيه الأحسن للقروض).

-وضع خطط واستراتيجيات واضحة في هذا الشأن.

-تطوير الكفاءات البشرية والمادية لما يتوافق وهذه الوظيفة.

ج-التنظيم الداخلي للمؤسسات: إن الاهتمام بوجود تنظيم إداري سليم على مستوى البنوك يقوم على توزيع العمل وتحديد السلطة والمسؤولية، أمر في غاية الأهمية لما يلعبه هذا الأخير من دور كبير في تنفيذ الاستراتيجيات المخططة وتحقيق الأهداف المرجوة، إذ أن الخطة التنفيذية السليمة لا بد أن لها تحقق استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي يعهد إليها بالاحتفاظ بالأصول . وعن الإدارات التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات والأصول ومتى تحقق استقلال الإدارات المشار إليها يصبح من الواجب تحديد

[50] سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة,. مرجع سبق ذكره ص16

المسؤوليات، وهذا ما تحتاجه المنظومة المصرفية الجزائرية لتطوير وعصرنة أجهزتها والرفع من أدائها وتحسين الخدمات المقدمة من طرفها. ولتحقيق ذلك لا بد من القيام بمجموعة إجراءات، أهمها:

- تحديد تخصصات الإدارات المختلفة داخل البنك الواحد (بما يحقق التكامل بين الوظائف المختلفة).

- توزيع الواجبات بين الموظفين داخل الإدارة الواحدة وبين الأقسام المختلفة.

- توزيع المسؤوليات بين الموظفين والإدارات بشكل يمكن تحديد المسؤولية عن أي خطا عند حدوثه.

- تقسيم العمل بين الإدارات والأقسام والموظفين بما يسمح بالفصل بين المسؤوليات،... إلى غيرها من الإجراءات التنظيمية.

الشكل رقم(07):منهج ومحاور إصلاح القطاع المصرفي

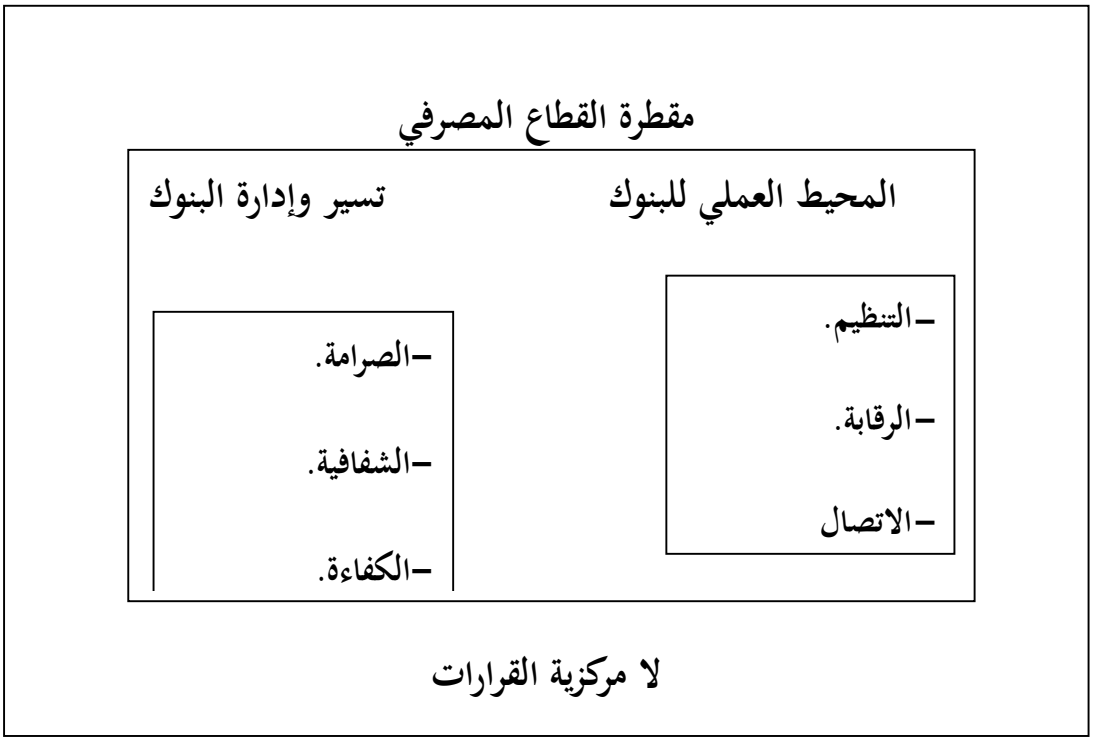

المصدر:د.حبار عبد الرزاق،تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مرجع سابق الذكر ص42.

خاتمة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى إن الهيكل النظام البنكي الحالي هو نتيجة لجملة من الإصلاحات والتطورات، أين يظهر جليا اهتمام السلطات المالية بتطوير وعصرنة الجهاز المصرفي لما يحتله هذا الأخير من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الاستثمارية خاصة في ظل غياب سوق مالي فعال.

كما عرجنا إلى أهم المشاكل التي تعاني منها المنظومة المصرفية الجزائرية وأثرها في التقليل من فعالية الوساطة المالية والتي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وكأخر عنصر من هذا الفصل تطرقنا إلى أهم مؤشرات قياس النظام المصرفي الجزائري وسبل رفع الكفاءة المصرفية والتي يمكن حصرها في (تعبئة الموارد، التخصيص، التنظيم الداخلي للمؤسسات).

الفصل الثالث:

أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء البنوك الجزائرية

مقدمة الفصل:

لمعالجة موضوع الدراسة، سنحاول إسقاط الجانب النظري الذي تناولنا فيه كل من(ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حالة البنوك الجزائرية) على حالة الجزائر ومعرفة إلى أي مدى تؤثر هذه الظاهرة على أداء البنوك الجزائرية من خلال التطرق إلى مجموع العناصر التالية:

-حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

-تقدير حجم الكتلة النقدية المتسربة خارج الجهاز المصرفي وربطها بمجموعة من المؤشرات لمعرفة أثرها على أداء تلك البنوك.

-وأخيرا سنتطرق إلى واقع تأهيل عمل المنظومة المصرفية الجزائرية بين الجهود والأفاق.

المبحث الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يشكل توسع دائرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مشكلا كبيرا وتهديدا حقيقيا للاقتصاد الرسمي بكل مجالاته وقطاعاته، وذلك راجع للتطور الكبير والمتسارع الذي يعرفه هذا الأخير، أين يأخذ هذا الاقتصاد (غير الرسمي) نسبا كبيرة حيث يقدر بحوالي 30 % من PIB.

إذ احتلت الجزائر المرتبة 76 من أصل 154 من حيث حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام في دراسة قام بها فريدريك شنايدر في الفترة الممتدة بين (1990-2007)[1].

الجدول رقم(11):تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

الرتبة من 154	البلد	1999-1990	2002-2001	2003-2002	2004-2003	2005-2004	2006	2007
76	الجزائر	%34.1	%35.0	%35.6	%34.8	%33.9	%31.1	%31.2

المصدر: بورعدة حورية، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل تخطيط للتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره ص 45

نلاحظ من الجدول السابق وبشكل واضح أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يأخذ مساحة كبيرة من حجم الاقتصاد ككل، حيث تعدت نسبته 30% من إجمالي الناتج الخام على طول سنوات الدراسة، هذا ما جعل الجزائر تحتل المراتب المائة الأولى على مر17سنة بمتوسط قدره 33% وهي نسبة جد كبيرة.

إن تطور وارتفاع حجم هذا الاقتصاد واتساع رقعته يدعو إلى البحث والتقصي الدقيق عن مصادر نشوء هذه الأموال بالدرجة الأولى، والتي تعود إلى تسرب النقود الائتمانية خارج التعامل المصرفي، وتفضيل المتعاملين الاقتصاديين الاحتفاظ بها سواء لتسوية المعاملات التي تتم في هذه الأسواق (سواء شرعية أو غير شرعية) أو للمضاربة بها.

ويرجع تطور هذه الكتلة المتسربة خارج النظام المصرفي الجزائري إلى تطور حجم الاكتناز، وفي ما يلي عرض تطور حجم هذه الظاهرة في الجزائر (1963، 1987)[2].

[1] ورعدة حورية, استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل تخطيط للتنمية المستدامة, مرجع سبق ذكره ص 45

[2] بقبق ليلى اسمهان العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد "عمليات تبييض الأموال" مرجع سبق ذكره ص32

الجدول رقم (12):تطور حجم الاكتناز في الجزائر (1963-1987):

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
حجم الاكتناز	-	0.07	0.07	0.20	0.59	0.75	0.95	1.21	2.05
السنوات	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
حجم الاكتناز	2.97	3.83	3.13	3.64	6.92	7.85	12.7	17.8	21.2
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987		
حجم الاكتناز	22.5	21.6	29.7	32.2	37.8	46.2	53.6		

المصدر: بقبق ليلى اسمهان مرجع سبق ذكره ص32

'حظ جليا من خلال الجدول أن النقود الائتمانية المكتنزة غير معتبرة خلال السنوات الأولى للاستقلال إلا أنها بلغت مستويات عالية خلال مرحلة السبعينات و هي مرحلة التخطيط المالي حيث بلغت 53.6 مليار دج سنة 1987 وهو ما يفوق نصف النقود الائتمانية المتداولة.

إن كمية النقود الائتمانية التي تتداول خارج النظام البنكي تستعمل كما سبق الذكر لتسوية التبادلات في السوق النقدية الموازية الملحقة بها[3].

وفيما يلي سنتناول أهم الدراسات التي قامت بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

[3] بقبق ليلى أسمهان, مرجع السابق

1-تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وفق لنموذج(VitoTanzi):

تعتمد هذه الطريقة على توافر البيانات المتعلقة بكل من العملة المتداولة و الودائع الجارية والودائع لأجل، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن، وذلك باستخدام نموذج (Vito Tanzi) الذي يعتمد على أسلوب التهرب الجبائي (النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة).[4]

لقد قام بتطبيق هذا النموذج، الباحث بودلال‌علي في رسالة الدكتوراه ولقد تم تقدير حجم الدخل الخفي وفق الجدول التالي:

[4] بورعدة حورية, استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل تخطيط للتنمية المستدامة, مرجع سبق ذكره ص 47.

الجدول رقم (13):تقديرات الدخل غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004) وفقا لنموذج الطلب على العملة أسلوب (v.tanzi 2000):

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الدخل غير الرسمي-y informelle	6829.009	7464.758	8883.8009	8622.820	12857.955	14953.084	17571.724	24756488.	28242.444	34299.034	44604417.	50664.479
النسبة %	0.28	0.30	0.29	0.25	0.23	0.24	0.24	0.28	0.27	0.27	0.27	0.26
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الدخل غير الرسمي- y informelle	50079.934	55124.438	55833673.	62192582.	79636704.	72164.525	98356680.	113033.852	132802176.	189504.637	285057.801	332071.884
النسبة %	0.24	0.24	0.21	0.21	0.27	0.23	0.28	0.27	0.24	0.22	0.27	0.28
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
الدخل غير الرسمي- y informelle	452849254.	507379.396	64404 8.228	86218 5.652	84975 2.297	81991 4.110	94285 8.983	12339 62.088	112985 7.579	149572 0.638	14522 25.576	
النسبة %	0.30	0.25	0.25	0.31	0.30	0.25	0.23	0.29	0.25	0.28	0.24	

المصدر: بودلال علي تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" مرجع سبق ذكره ص325-326

و بعد تطبيق هذا النموذج توصل الباحث بودلال علي إلى ما يلي[5] :

-تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004) بين 55833.673مليون دج كحد أدنى و 862185652 مليون دج كحد أقصى و بلغت نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2004)ما بين 21% و28 %.

ويمكن التعبير عن الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم(07): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام (2004-1990)

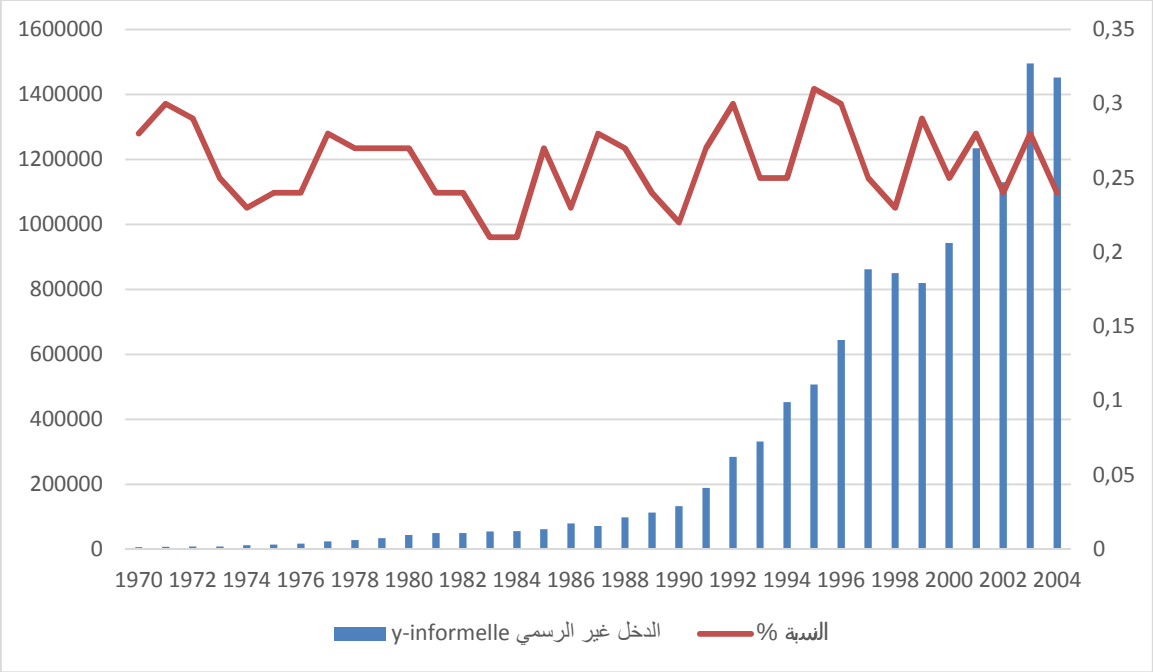

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

2-تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي:

يمكن عرض نتائج دراسة البنك العالمي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني خلال الفترة

[5] بورعدة حورية, استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل تخطيط للتنمية المستدامة, مرجع سبق ذكره ص48

(1988-2006) وفقا للجدول التالي:

يمثل الجدول التالي رقم حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 1988-2006:

الجدول رقم(14) :حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في الجزائر(الفترة 1988-2006):

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام PNB%
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.4

المصدر: بورعدة حورية، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل تخطيط للتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره ص48

يلاحظ مما سبق أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر، إذ انتقلمن19.5%سنة 1988 الى 25.4% سنة1990، ثم إلى 32.95% سنة 1998 ، ليبلغ ذروته 42 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2003، ثم يتراجع قليلا بنسبة تقدر بـ34.2 % سنة 2006

كل النسب السابقة تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي،فنسبة 42 % تعتبر جد كبيرة.

وللإيضاح أكثر يمكن ترجمة الجدول أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم(08):حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة(1988-2006):

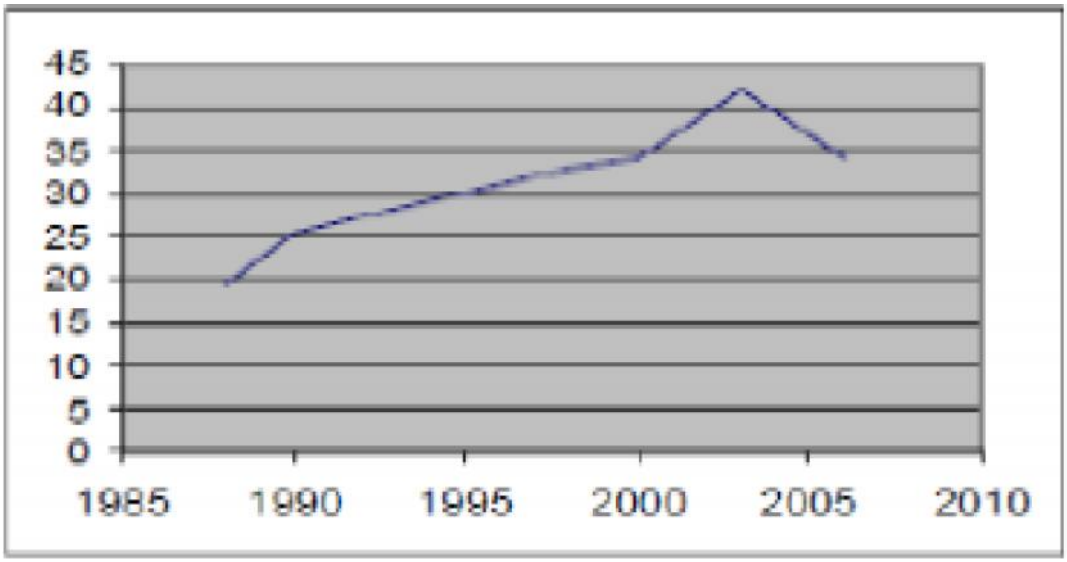

المصدر: نفس المرجع السابق

المبحث الثاني: مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري

هناك عدة طرق وأساليب ومقاربات لقياس أداء البنوك كما سبق الذكر (الفصل الثاني)، ولأجل تقييم أداء البنوك الجزائرية سنحاول تقدير حجم العملة المتسربة خارج البنوك وكيف تؤثر على أداء هذه الأخيرة،وذلك من خلال:**تقدير الكتلة النقدية المتسربة خارج البنوك ودراسة أثرها على مؤشرات تقييم الأداء**

1-تقدير الكتلة النقدية المتسربة:

تشير الإحصائيات إلى وجود كميات كبيرة ومعتبرة من النقود التي تتداول خارج الدائرة البنكية والتي تستخدم إما لغرض الاكتناز أو المضاربة في الأسواق الموازية، وبالتالي فهي تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد بصفة عامة والسلطات النقدية بصفة خاصة، وفي هذا الإطار ومحاولة منا لتقدير حجم هذه الكتلة، سنتناول كل من:

1-تطور حجم الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-2015):

عرف تطور الكتلة النقدية تزايدا كبيرا منذ الاستقلال وحتى عشية إصلاحات 1990 (قانون النقد والقرض)، والتي كانت تهدف إلى التحكم في نمو هذه الكتلة بالإضافة إلى إعادة الاعتبار إلى البنك المركزي وتوليه مهام تسيير النقد والائتمان، وفي ما يلي عرض لتطور الكتلة النقدية ومكوناتها منذ الإصلاح (1990) وحتى (2015) ومدى تأثرها بالإصلاحات المقامة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(15): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-2015):

وحدة القياس:مليار دج

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الكتلة النقدية	343.00	415.2	515.9	627.4	723.5	799.5	915.05	1081.5	1592.4	1789.3	2022.5	2473.5	2901.5
1-النقود:	270.0	324.9	369.7	446.9	475.8	519.1	589.1	671.5	826.3	905.1	1048.1	1238.5	1416.3
نقود ائتمانية	134.9	157.2	184.8	211.3	222.9	249.7	290.8	337.6	390.4	439.9	484.5	577.2	664.6
ودائع جارية	135.1	167.7	184.8	235.5	252.8	269.3	298.2	333.7	435.9	465.1	563.6	661.3	751.6
أشباه النقود	72.9	90.2	146.1	180.5	247.6	280.4	325.9	409.9	766.0	884.1	974.3	1235.0	1485.2
نسبة نمو الكتلة النقدية	11.3	21.07	24.23	21.26	15.31	10.51	14.44	18.19	47.24	12.36	13.0	22.3	17.3
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية	3354.4	3738.03	4146.9	4933.7	5994.6	6955.9	7178.7	8162.8	9929.2	11013.3	11941.5	13686.7	13704.5
1-النقود:	1630.3	2160.5	2421.4	3167.6	4233.5	4964.9	4944.2	5756.4	7141.7	7681.8	8249.8	9603.0	9261.2
نقود ائتمانية	7081.4	8074.3	9021.0	1081.0	1284.5	1540.0	1829.4	2098.6	2571.5	2952.3	3204.0	3658.8	4108.1
ودائع جارية	849.0	1286.2	1500.4	2086.2	2949.1	3424.9	3114.8	3657.8	3536.2	3380.5	5045.8	5944.2	5153.1
أشباه النقود	1724.0	1577.5	1736.2	1766.1	1761.0	1991.0	2228.9	2524.2	2787.5	3331.5	3691.7	4084.7	4443.3
نسبة نمو الكتلة النقدية	15.6	14.4	10.9	18.9	21.5	16.0	3.20	13.7	21.6	10.9	8.4	14.6	0.1

المصدر:-من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بقبق ليلى أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية،ص 315-352.-معطيات البنك المركزي(تقرير 2015)

الشكل رقم(09): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها

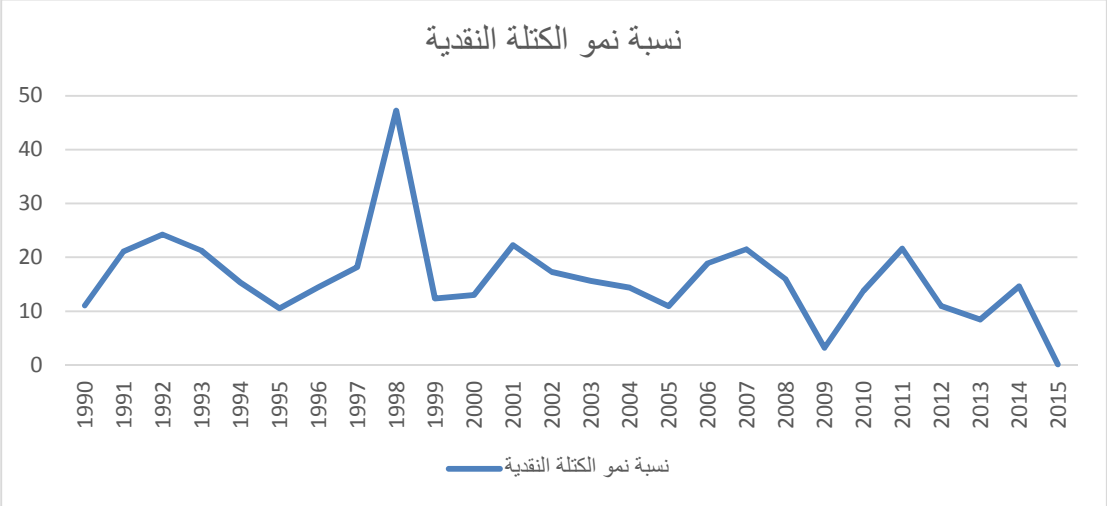

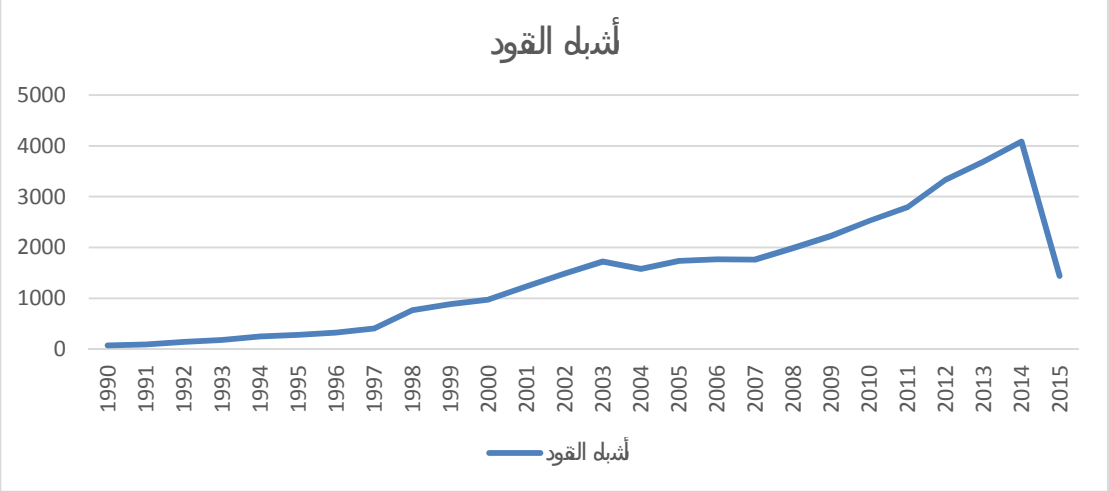

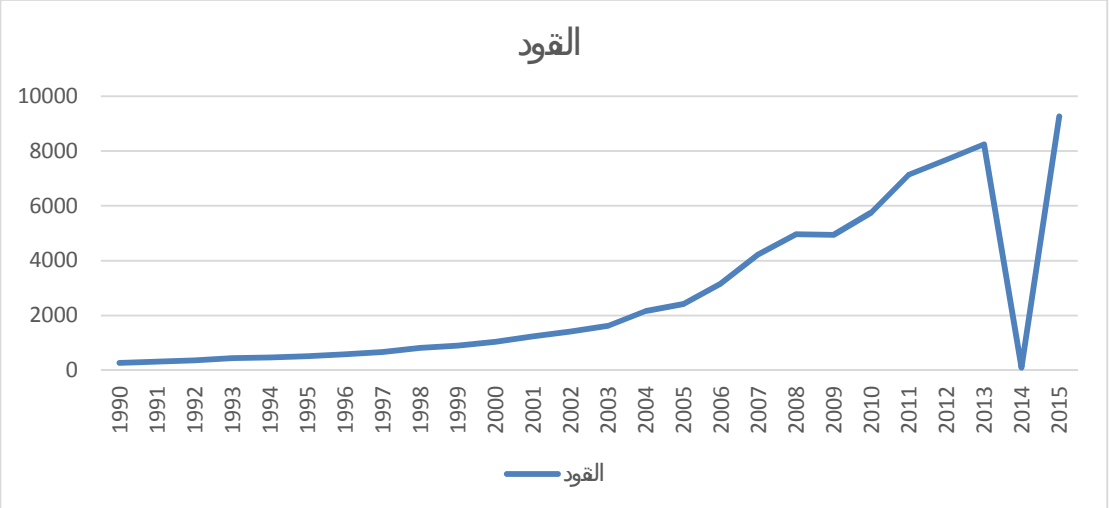

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ وبكل وضوح من الشكل السابق الارتفاع المستمر للكتلة النقدية M2 ومكوناتها حيث انتقلت من 343 مليار دينار دج سنة 1990الى13704.5 مليار دج سنة 2015 أي تضاعفت بحوالي40 مرة خلال هذه الفترة، وللتحليل أكثر نقسم الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: هي فترة التسعينات نلاحظ في هذه الفترة ارتفاع مستمر نمو الكتلة النقدية، حيث انتقلت من 343 م دج سنة 1990 إلى 1789.3سنة 1999 لكن بمعدلات نمو متباينة أدناها سنة 1995 بمعدل نمو قدر ب10.51 % يفسر هذا الانخفاض مقارنة بسنة 1992 الذي شهد معدل نمو في الكتلة النقدية قدر ب24.23 % جهود السلطات النقدية المتواصلة والرامية إلى ضبط السياسة النقدية بصفة محكمة والتقليص من العرض النقدي، لكن سرعان ما عاد معدل النمو إلى الارتفاع سنة 1998 ليبلغ ذروته في هذه الفترة بمعدل قدره 47.24 % (بسبب الشروع في عمليات التطهير المالي سنة 1997)، هذا التذبذب يدل على أن التطبيق الفعلي لقانون النقد والائتمان الذي يهدف إلى إتباع أسلوب تثبيت معايير تطور الكتلة النقدية لم يسمح للسلطات المعنية باحتواء تطور الكتلة النقدية نظرا لصعوبة تطبيق هذا الأسلوب في المحيط الجزائري خاصة في تلك الفترة.

المرحلة الثانية: هي مرحلة سنوات (2000) إذ نلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية بشكل تصاعدي حيث انتقلت من 2022.5م دج سنة 2000 إلى 13704.5م دج سنة 2015، أي تضاعفت بحوالي 7 مرات لكن بمعدلات نمو اقل نسبيا من المرحلة الأولى حيث عرفت أعلى نسبة نمو سنة 2001 بمعدل قدره 22.3 % أين ترجع أسباب هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار البترول و تطبيق سياسة نقدية توسعية نتيجة لانطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وبداية من سنة 2002 بدأت معدلات نمو الكتلة النقدية في التباطؤ مما يوحي بتباطؤ التوسع النقدي خلال هذه الفترة نتيجة لتحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، ولكن مع بداية سنة 2006عادت معدلات نمو الكتلة النقدية للارتفاع لتنتقل من 10.9 % سنة 2005 إلى 18.9 % سنة 2006 و21.5% سنة 2007، وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج النمو، لكن هذا النمو لم يستمر لفترة طويلة حيث انخفض معدل نمو الكتلة النقدية ليصل إلى 3.2 % سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار البترول على اثر الأزمة العالمية (انخفاض نمو احتياطات الصرف)، ومع نهاية العشرية الأولى وبداية العشرية الثانية (2010-2011) عاد نمو الكتلة النقدية للارتفاع ليبلغ معدل 21.6 % سنة 2011 بسبب عودة ارتفاع أسعار البترول وتراكم الصرف الأجنبي.

إلا أن نهاية هذه الفترة عرفت تباطؤ محسوس في نمو الكتلة النقدية أين سجلت سنة2015 أدنى المعدلات على طول سنوات الدراسة (1990-2015) بنسبة 0.1 % بسبب تدهور أسعار البترول وتراجع احتياطات الصرف.

***أما في ما يخص تحليل مكونات الكتلة النقدية (نقود كتابية، نقود ائتمانية)، يمكننا أن نستنتج من الجدول السابق النسب المكونة للكتلة النقديةM2 وهي كالتالي:**

الجدول رقم(16): تطور بنية الكتلة النقدية (1990-2015):

	M الكتلة النقدية	النقود القانونية%	النقود الكتابية%
1990	343.00	39.3	61.7
1991	415.2	37.9	62.1
1992	515.9	35.2	64.8
1993	627.4	33.4	66.6
1994	723.5	30.8	69.2
1995	799.5	31.3	68.7
1996	915.05	31.6	68.4
1997	1081.5	31.2	68.8
1998	1592.4	30.3	59.7
1999	1789.3	29.9	70.1
2000	2022.5	23.9	76.1
2001	2473.5	23.3	76.7
2002	2901.5	22.9	77.1
2003	3354.4	23.2	76.8
2004	3738.03	23.3	76.7
2005	4146.9	22.2	77.8
2006	4933.7	21.9	78.1
2007	5994.6	21.4	78.6
2008	6955.9	22.1	771.9
2009	7178.7	25.4	74.6
2010	8162.8	25.7	74.3
2001	9929.2	25.8	74.2
2012	11013.3	26.8	73.2
2013	11941.5	38.8	61.2
2014	13686.7	38.1	61.9
2015	13704.5	44.3	55.7

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

الشكل رقم(11): نسبة النقود القانونية والنقود الكتابية من الكتلة النقدية

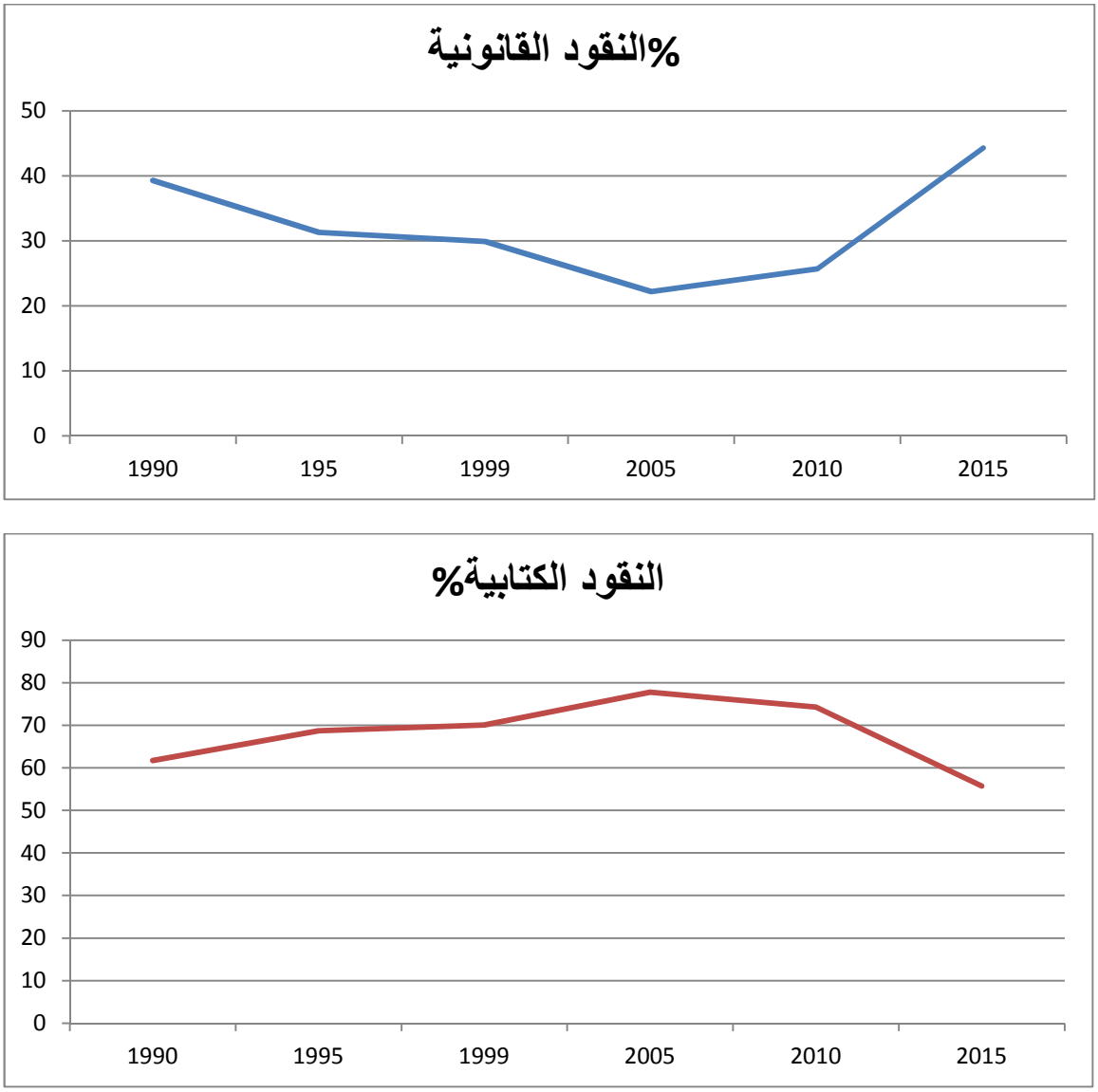

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من الجدول والشكلين السابقين وبوضوح أن النقود الكتابية هي التي تشكل الحصة الأكبر مقارنة مع النقود الائتمانية في تشكيل الكتلة النقدية حيث تعدت حصتها ال50% على طول سنوات الدراسة،إذ لاحظ ارتفاع نسبها بشكل مستمر مقابل انخفاض نسب النقود الائتمانية من التسعينات وحتى نهاية 2010، هذا ما يدل على دور البنوك في تمويل الاقتصاد وإصرار السلطات النقدية على التقليص من التسرب النقدي والتشجيع على استعمال النقود الكتابية.

حيث سجلت الفترة الممتدة بين 1990-2008 انخفاض مستمر في نسبة النقود الائتمانية، أين انتقلت من 39.9%سنة 1990 إلى 21.4% سنة 2007 كأدنى حد بتراجع قدره18.5% ما يعني قدرة السلطات المعنية والبنوك وتحكمها في ضبط الكتلة النقدية المتسربةأين ارتفعت نسبة النقود الكتابية من 61.7% إلى 78.6 %، لكن سرعان ما عادت هذه النسبة للانخفاض مع بداية 2009 وحتى 2015 حيث سجلت أدنى نسبة لها بمعدل قدره 55.7 %مقابل توسع حصة النقود الائتمانية حيث بلغت 44.3% من مجموع الكتلة النقدية،يمكن تفسيرها بتراجع أسعار البترول وتراجع المداخيل (انخفاض نسبة احتياط الصرف الأجنبي) من جهة، وضعف في مستوى اللجوء إلى الوسائل البنكية وتفضيل حيازة الأوراق والقطع النقدية لإجراء المبادلات من جهة أخرى.

2-تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2015) :

إن الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها ما يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام المصرفي، وبالتالي يمكن تعريف مقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي هي مصدر النقد، ويظهر هذا المقابل في شكل[6]:

- أصول خارجية (ذهب وعملات أجنبية).

-تسليفات للخزينة العمومية.

-قروض مقدمة للاقتصاد.

الجدول رقم(17): مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (1990-2015):

السنوات/ البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الموجودات الخارجية	6.54	24.3	22.6	19.6	60.4	26.3	133.9	250.3	280.7
نسبة الموجودات الخارجية إلى M	1.9	5.8	4.3	3.1	8.3	3.2	14.6	22.3	17.6
قروض مقدمة للخزينة	167.0	158.9	226.9	527.8	468.5	401.5	280.5	423.6	723.1
نسبة القروض للخزينة إلى M	48.6	38.2	44	84.1	64.7	50.2	30.6	39.1	45.4
قروض مقدمة للاقتصاد	246.9	325.8	412.3	220.2	305.8	565.6	776.8	741.3	906.1
نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى M	72	78.4	80	35	42.2	70.7	84.8	68.5	56.9
مجموع الأجزاء المقابلة	343	415.2	515.9	627.4	723.5	799.5	915.05	1081.5	1909.9
السنوات/ البيان	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الموجودات الخارجية	169.6	775.9	1310.7	1755.6	2342.6	3119.2	4179.7	5515.0	7415.5
نسبة الموجودات الخارجية إلى M	9.4	38.3	53	60.5	70	83.4	100.7	111.7	123.7
قروض مقدمة للخزينة	847.8	677.4	569.7	587.6	423.4	20.6-	933.2-	-1304.1	-2193.1
نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى M	47.3	33.4	23	20	12.6	0.5-	22.5-	-26.4	-36.5
قروض مقدمة للاقتصاد	1150.7	993.7	1078.4	1266.8	1380.2	1535.0	1779.8	1905.4	2205.2
نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى M	64.3	49.1	43.5	43.6	41.1	41	42.9	38.6	36.7
مجموع الأجزاء المقابلة	2168.1	2447	2958.8	3610	4146.2	4633.6	5026.3	6116.3	7427.6
السنوات/ البيان	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	-
الموجودات الخارجية	10246.9	10885.5	11996.5	13922.4	14939.9	15225.1	16287.2	15977.7	-
نسبة الموجودات الخارجية إلى M	147.3	151.6	146.9	140.21	135.6	127.4	119	116.518	-
قروض مقدمة للخزينة	-3627.3	-3488.9	-3392.9	-3406.6	-3343.4	-3235.4	-3428.1	-3688.6	-
نسبة القروض للخزينة إلى M	-52.1	-48.6	-41.5	-34.3	-30.35	-27.09	-25.04	-26.91	-
قروض مقدمة للاقتصاد	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4298.4	5156.3	5223.2	2507.1	-
نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى M	37.6	42.9	40	37.5	39	43.17	38.16	18.29	-
مجموع الأجزاء المقابلة	9235.1	10483.1	11871.7	14242.3	15894.9	17146	18082.3	14796.2	-

المصدر:-بقبق ليلى اسمهان، آلية.تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية،مرجع سبق ذكره ص312-358. – معطيات البنك المركزي

الشكل رقم(12): تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-2015)

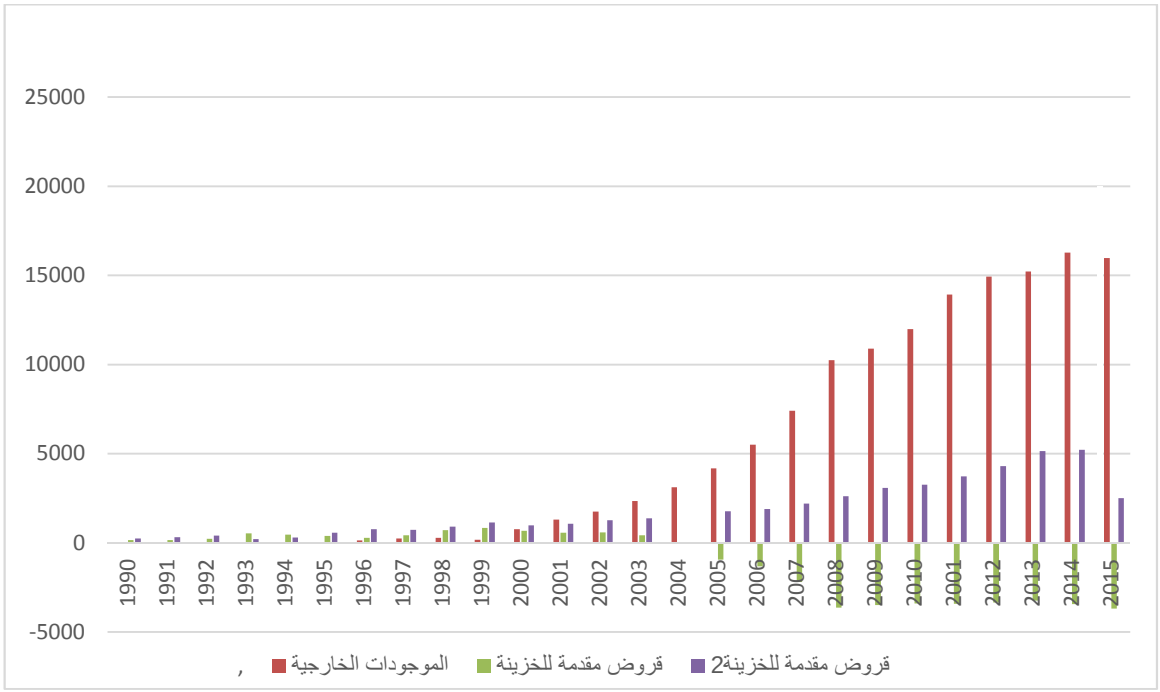

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق والشكل البياني نلاحظ تطور مقابلات الكتلة النقدية على النحو التالي:

1-الأصول الخارجية الصافية (الموجودات الخارجية): من خلال القراءة العامة للجدول، يمكن القول أن مساهمة الموجودات الخارجية مرت بمرحلتين متباينتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة التسعينات أين كان مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية ضعيف جدا، حيث سجلت أدنى نسبة سنة 1990 قدرت ب1.9 %، ولم يتجاوز معدل هذا المقابل على طول الفترة (1990-1999) نسبة 10 % ويرجع هذا الانخفاض في الأصول الخارجية بسبب انخفاض أسعار البترول.

المرحلة الثانية:عرفت هذه الموجودات مع بداية الالفنيات تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 775.9 م دج الى15977.7 سنة 2015 ،إذ بلغت ذروتها في تغطية الكتلة النقدية ب10885.5 سنة 2009 بنسبة 151.6 % ، أين تضاعفت بحوالي 20 مرة خلال هذه الفترة، ويرجع سبب هذا ارتفاع أسعار البترول وما ترتب عنه من ارتفاع في احتياطات الصرف.

2-القروض الموجهة للخزينة: من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، يمكن تقسيم تطور هذه القروض المقدمة للخزينة كمقابل للكتلة النقدية إلى مرحلتين،

مرحلة شهدت تطور متزايد لهذه القروض (1990-1999) حيث انتقلت من 167م دج سنة 1990 إلى 847.8 م دج سنة 1999، كما ساهمت بنسبة معتبرة بمتوسط قدره 49.22 % من حجم الكتلة النقدية.

أما المرحلة الموالية فقد شهدت تطور سلبي ومتناقص لحجم هذا المقابل، أين انتقل من 677.4 م دج سنة 2000 إلى (3688.6-) سنة 2015 بنسبة تغطية قدرت ب26.91 % ، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة وكذا ارتفاع الايرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد،وبداية من سنة 2004 أصبح هذا المقابل لا يساهم في بنية الإصدار النقدي (أين يفسر هذا النمو السلبي بقيام الخزينة بتسديد ديونها اتجاه البنك المركزي وتحولها إلى دائن صافي اتجاه النظام المصرفي).

3- قروض إلى الاقتصاد: نلاحظ من الجدول السابق أن حجم القروض الموجهة للاقتصاد في تزايد مستمر، حيث انتقل من 246.9 م دج سنة 1990 إلى 2507.1 م دج سنة 2015،أين شكل هذا الجزء من المقابلات أعلى نسب المساهمة في تشكيل الكتلة النقدية في الفترة (1990-2000) بمتوسط قدره 63.8 %.

ومع زيادة حجم الموجودات الخارجية مع مطلع الالفينات تراجعت نسبة مساهمة هذا المقابل (القروض للاقتصاد) في تشكيل الكتلة النقدية لكن بشكل طفيف(بين 18.29 % و49%) .

ويرجع سبب التزايد المستمر في حجم القروض الموجهة للاقتصاد إلى تمويل المشاريع التنموية نتيجة عجز الودائع البنكية في توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع الكبرى(بسبب التسربات النقدية وعجز البنوك في جذب المدخرات، وابتعاد البنوك عن تمويل المشاريع طويلة الأجل تحوطا من المخاطر).

3- تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام:

تعكس مقارنة نمو الكتلة النقدية بنمو الناتج الداخلي الخام مدى نجاعة السياسة النقدية المتبناة في تحقيق الاستقرار، كما تعبر عن طبيعة السياسة المتبعة (توسعية أو انكماشية)، وفي ما يلي عرض لتطور هذه النسبة (**M/PIB**) ومدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق استقرار نقدي في الفترة (1990-2015).

الجدول رقم(18): تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام (1990-2015):

	M2	PIB	نسبة النمو M2%	نسبة النمو PIB%	%M2/PIB
1990	343.00	555.6	11.3	41.9	0.27
1991	415.2	842.9	21.07	51.7	0.40
1992	515.9	1047.2	24.2	24.2	1
1993	627.4	1160.7	21.62	10.8	1.95
1994	723.5	1468.7	15.31	26.5	0.57
1995	799.5	1743.6	10.51	18.7	0.56
1996	915.05	2256.7	14.44	29.4	0.49
1997	1081.5	2432.4	18.19	7.7	2.36
1998	1592.4	2444.3	47.24	0.49	96.40
1999	1789.3	2825.2	12.36	15.58	0.79
2000	2022.5	3698.6	13.0	30.9	0.42
2001	2473.5	3784.8	22.3	2.3	9.69
2002	2901.5	4042.4	17.3	6.8	2.54
2003	3354.4	4731.01	15.6	17.03	0.91
2004	3738.03	5520.6	11.4	16.6	0.68
2005	4146.9	6861.3	10.9	24.2	0.45
2006	4933.7	8512.2	18.9	24.06	0.78
2007	5994.6	9408.3	21.5	10.5	2.04
2008	6955.9	11042.8	16.0	17.3	0.92
2009	7178.7	10094.3	3.20	-9.3	-0.34
2010	8162.8	12049.5	13.7	20	0.68
2011	9929.2	14384.8	21.6	19.3	1.11
2012	11013.3	15834	10.9	10.13	1.07
2013	11941.5	16650.2	8.4	2.7	3.11
2014	13686.7	17242.5	14.6	3.6	4.05
2015	13704.5	16591.9	0.1	-3.8	-0.02

المصدر: بقبق ليلى اسمهان، آلية تأثير سياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية،مرجع سبق ذكره ص318-355- معطيات البنك المركزي

يظهر بوضوح من خلال الجدول، الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة بانتقاله من 555.6 م دج سنة 1990 إلى 16591.9 م دج سنة 2015، ليسجل تضاعفا بحوالي 30مرة لكن بمعدلات نمو متباينة (تارة متصاعدة وتارة متنازلة)، حيث شهدت فترة التسعينات نمو ضعيف للناتج الداخلي

الخام بسبب الوضعية الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر خلال ما يعرف بالعشرية السوداء، أما في فترة الالفيات شهدت تذبذب في تطور الناتج الداخلي الخام بين التزايد والتناقص ويرجع هذا التذبذب إلى التغيرات الحاصلة على مستوى أسعار البترول، هذا ما يجعل النمو في الناتج الوطني يبقى ضعيفا بسبب اعتماده وتبعيته لقطاع المحروقات.

وبمقارنة نمو الناتج الداخلي الخام مع نمو الكتلة النقدية، نلاحظ عدم وجود انتظام في تطور النسبة (الخانة 6)،حيث تجد الكتلة النقدية مقابلها في الناتج الداخلي في سنوات دون أخرى (أين تكون بعض السنوات اقل من الواحد ما يدل على وجود سياسة انكماشية، وفي سنوات أخرى تكون اكبر من الواحد ما يدل على سياسة توسعية ذات أبعاد تضخمية)، فمثلا سنة 1998 شهدت نسبة النمو في الكتلة النقدية على النمو في الناتج الوطني نسبة مهولة (96.9 %) بنمو الكتلة النقدية ب 96 مرة من نمو الناتج الداخلي الخام (بسبب التطهير المالي للمؤسسات)، هذا ما يدل على أن الزيادة في الإصدار النقدي لا تجد ما يقابلها من الإصدار العيني.

أما في فترة التسعينات نلاحظ انه هناك شبه استقرار نقدي حيث تراوحت النسب بين (0.27 كأدنى حد و2.36 % كأقصى حد) في ظل بوادر سياسة انكماشية (لان معظم النسب جاءت سلبية)، هذا ما يدل على وبوضوح على سعي السلطات النقدية نحو تحقيق الاستقرار النقدي بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها الجزائر والتي كانت تصنع الاختلالات في تطبيق السياسات.

أما مع مطلع الالفنيات كان التطور في الكتلة النقدية يفوق النمو في الناتج الوطني بسبب انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث بلغ النمو في الكتلة النقدية على النمو في الناتج الخام سنتي 2001 و2002 نسب 9.69 و2.54 % على التوالي، لكن بداية من سنة 2003 وحتى 2006 بدأت تظهر ملامح الاستقرار النقدي وذلك بتفوق نمو الناتج الوطني على نمو الكتلة النقدية (كما هو موضح في الجدول) وتفسر عودة هذا الاستقرار ونمو الناتج الوطني بأثر برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

ليعود الاختلال من جديد سنة 2007 وحتى سنة 2009 كنتيجة للازمة العالمية بتدهور معدلات نمو الناتج الداخلي من 10.5 % إلى 9.3-% بتراجع قدره حوالي 20 % راجع إلى انخفاض أسعار النفط على اثر الأزمة المالية.

أما ما ميز الخمس سنوات الأخيرة (2010-2015) هو عدم وجود استقرار نقدي حيث نلاحظ سنة 2010 ملامح عودة الاستقرار بارتفاع معدل النمو من جديد بمعدل 20 % أي بزيادة قدرها حوالي 30 % لكن سرعان ما عادت بوادر الاختلال سنة 2011 بسبب انطلاق الخماسي وصعوبة التحكم في الإصدار، أين استمر هذا الاختلال حتى سنة 2014 و 2015 خاصة مع انهيار أسعار البترول إذ نجم عن ذلك استمرار الانخفاض في الناتج الداخلي حتى وصل إلى 3.8- %سنة 2015 وسجلت نسبة نمو الكتلة النقدية إلى نمو الناتج الوطني 0.02- % هذا ما يفسر حالة الركود التي يؤول إليها الاقتصاد بصفة عامة على اثر تراجع أسعار البترول.

ما يمكن الخروج به من القراءة العامة لهذه الإحصائيات هو أن الجزائر لا تتمتع باستقرار نقدي نتيجة لعدم وضوح السياسات المتبعة وارتباطها بمتغير غير متحكم فيه (أسعار النفط) هذا ما يجعل فعالية السياسات المتخذة تابعة ومتوقفة على استقرار أسعار المحروقات.

2-تقييم أداء البنوك الجزائرية في جذب الودائع:

تسمح عملية تقييم أداء البنوك بمعرفة مدى قدرة هذه الأخيرة على جذب الودائع وتعبئة المدخرات المالية، ولدراسة حالة البنوك الجزائرية سوف ندرس مجموعة من النسب والمؤشرات، هي كالتالي:

أ- الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي:

قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية و تطورها خلال الزمن و دراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية و الناتج المحلي الإجمالي، سندرس كل من الميل المتوسط والميل الحدي للودائع المصرفية، (حالة البنوك الجزائرية).

***الميل المتوسط للودائع المصرفية:** يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم لقياس قوة المصارف التجارية وكذلك الأسواق المالية، حيث يشير **تايبوت** إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وللتوفير (الادخارية) إلى

الناتج المحلي الإجمالي، ونستطيع من تحليل هذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف وإستراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص، ويحدد هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:[7]

الميل المتوسط للودائع المصرفية = إجمالي الودائع/PIB

***مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي:** يقيس هذا ا لمؤشر معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، طريق هذا المؤشر تستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يحتَم عليه تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة و الإستراتيجية المطبقة و التي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية، ويقاس هذا المؤشر وفق العلاقة[8]:

مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي: التغير في الودائع / Δ PIB

والجدول التالي يوضح حالة البنوك الجزائرية من خلال تطور حجم الودائع ومدى استجابتها لتغيرات الناتج الداخلي في الفترة الممتدة بين (1990-2015).

[7] مصيطفى عبد اللطيف, دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر", مرجع سبق ذكره ص1

[8] نفس المرجع السابق ص2

الجدول رقم(19) :حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي(1990-2015)

	إجمالي الودائع (1)	التغير في الودائع (2)	PIB (3)	التغير في PIB (4)	الميل المتوسط	الميل الحدي
1990	823,8	-	555,6	-	1,48	-
1991	907,5	83,7	842,9	287,3	1,07	0,29
1992	1234,6	327,1	1047,2	204,3	1,17	1,60
1993	1364,9	130,3	1160,7	113,5	1,17	1,14
1994	1198,2	-166,7	1468,7	308	0,81	-0,54
1995	1701,6	503,4	1743,6	274,9	0,97	1,83
1996	1790,2	88,6	2256,7	513,1	0,79	0,17
1997	1824,8	34,6	2432,4	175,7	0,75	0,19
1998	1808,8	-16	2444,3	11,9	0,74	-1,34
1999	2222,7	413,9	2825,2	380,9	0,78	1,08
2000	1707,7	-515	3698,6	873,4	0,46	-0,58
2001	1896,3	188,6	3784,8	86,2	0,50	2,18
2002	2236,8	340,5	4042,4	257,6	0,55	1,32
2003	2573	336,2	4731	688,6	0,54	0,48
2004	2863,6	290,6	5520,6	789,6	0,51	0,36
2005	2960,6	97	6861,3	1340,7	0,43	0,07
2006	3516,5	555,9	8512,2	1650,9	0,41	0,33
2007	4517,3	1000,8	9408,3	896,1	0,48	1,11
2008	5161,8	644,5	11043	1634,5	0,46	0,39
2009	5146,7	-15,1	10094	-948,5	0,50	0,01
2010	5819,1	672,4	12050	1955,2	0,48	0,34
1120	6733	913,9	14385	2335,3	0,46	0,39
2012	7238	505	15834	1449,2	0,45	0,34
2013	7787,4	549,4	16650	816,2	0,46	0,67
2014	5944,1	-1843	17243	592,8	0,34	-3,10
2015	5153,1	-791	16592	-651,1	0,31	1.21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:-معطيات مجمعة من البنك المركزي،-حبار عبد الرزاق،المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء لجنة بازل، رسالة ماجستير جامعة الشلف2015 ص97, سليمان ناصر، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره ص5.

نلاحظ من الجدول السابق أن الودائع في ازدياد مستمر حيث تضاعف حجمها بحوالي 6 مرات بنسبة تفوق 625.5 % بين سنتي 1990 و2015 بوتيرة متصاعدة، يعود ذلك إلى زيادة ادخار سوناطراك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، وكذا زيادة ادخار الأسر خاصة مع بداية الالفينات نتيجة رفع الأجور.

كما تظهر نتائج الميل المتوسط للودائع المصرفية متذبذبة تميل إلى التناقص على طول فترة الدراسة، هذا ما يبين نقص فاعلية البنوك في تحفيز الطلب الودائع المصرفية خاصة الادخارية منها، إذ لابد من تحسين عوامل جذب المدخرات (معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية).

أما نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي تظهر هي الأخرى متذبذبة وغير منتظمة، ما يدل على ان درجة استجابة الودائع لتغير الناتج المحلي ضعيفة نتيجة لعدم وجود سياسات ادخارية واضحة من قبل البنوك الجزائرية، فلابد من زيادة فاعلية السياسات المتبعة حتى تستطيع البنوك تغير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي و تحفيز الطلب على الودائع المصرفية.

ب- معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية:

يبرز مفهوم المرونة الداخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة[9].

وتعكس العلاقة: **(Δ الودائع/إجمالي الودائع):(PIB/ΔPIB)**

الطاقة الإبداعية للاقتصاد عموما، ومنها يمكن الحكم على الإيداع المصرفي بأنه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد عن (**1**) والعكس إذا قل عن (**1**) فتأثر الودائع بالدخل الحقيقي هو تأثر ضعيف وعلى المصارف وهي تهدف إلى جذب المزيد من الودائع أن تجعل ودائعها أكثر مرونة لما ينطوي عليه

[9] مبخص بالاعتماد على: مصيطفى عبد اللطيف, دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص3-4

ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل مطالب الاقتصاد وهو ما يعني أيضا مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي للاقتصاد الوطني[10]، وفي حالة البنوك الجزائرية تظهر النتائج كالتالي:

الجدول رقم (20): المرونة الداخلية للودائع المصرفية (1990-2015):

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
Δالودائع /إجمالي الودائع	-	09.0	26.0	09.0	-0.13	29.0	04.0	01.0	008.-0	18.0	30.-0	09.0	15.0
PIB/Δ PIB	-	34.0	19.0	09.0	0.20	0.15	0.22	0.07	0.04	0.13	0.23	0.02	0.02
المرونة	-	0.26	1.36	1	-0.65	1.93	0.18	0.14	-0.2	1.38	-1.30	4.5	7.5
	2003	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
Δالودائع /إجمالي الودائع	13.0	10.0	03.0	15.0	22.0	0.12	-0.002	11.0	13.0	06.0	07.0	31.-0	-0.15
PIB/Δ PIB	0.06	0.14	0.14	0.19	0.19	0.09	0.14	0.09-	0.16	0.09	0.04	0.03	0.03-.
المرونة	2.16	0.71	0.21	0.78	1.15	1.33	-0.01	1.22	0.81	0.66	1.75	-10.33	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- معطيات من البنك المركزي.
- مصيطفى عبد اللطيف،دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص3
- سليمان ناصر، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره ص5

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم () أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة على طول فترة الدراسة (1990-2015)، فتارة تكون أقل من (1) مما يعني استجابة ضعيفة، وتارة أكبر من (1) مما يعني أنه يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وما يمكن أن نستنتجه من ذلك ضعف مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام و الودائع الادخارية بشكل خاص، وعدم استقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل الحقيقي من جهة وضعف دور المصارف التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية رغم أن المنطق يقتضي أن

[10] نفس المرجع السابق ص4

تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع المصارف التجارية،كما تعبَر عن ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام المصرفي بشكل عام و المصارف التجارية بشكل خاص، و إن نقص الخدمات المصرفية عموما هو ما يعطي استنتاجا عن ضعف و محدودية المصارف في جذب الودائع وتعبئة المدخرات.

ج-قياس كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات (الوعي المصرفي):

لوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية، ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى التحول إلى الاكتناز، ولقياس كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات يلجأ الاقتصاديون والمحللون الماليون إلى مؤشر نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع، فإذا كانت أقل من الواحد الصحيح فذلك مؤشر سليم على أن البنوك تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المبادلات والمعاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد، وإذا كانت أكبر من الواحد فذلك مؤشر على انخفاض كفاءة البنوك في جذب المدخرات بين الأفراد والمؤسسات[11].

ولقياس الوعي المصرفي في الجزائر ومدى قدرة البنوك على جذب المدخرات، قمنا بقياس المؤشر السابق الذكر في الفترة (1990-2015)، وظهرت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (21): تطور الوعي المصرفي في الجزائر (1990-2015)

	(1990-1995)	(1996-2000)	(2001-2005)	(2006-2010)	(2011-2015)
	0.16	0.21	0.35	0.32	0.50
العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي(1)	1170.8	1943.2	3818.5	7833.5	16494.7
إجمالي الودائع(2)	7230.6	9354.2	10634	24161.4	32855.6
(1)/(2)	0.16	0.21	0.35	0.32	0.50

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16) ورقم (19)

[11] مصيطفى عبد اللطيف, دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص8

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع لا تفوق (1) على طول فترات الدراسة،إذ تعتبر هذه النسبةمؤشرا جيدا (كما سبق الذكر)، حيث لا تفوق نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي نسبة الودائع داخل البنوك، هذا ما يدل على وجود وعي مصرفي وأن البنوك تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المبادلات والمعاملات، لكن بالمقابل هناك نسب معتبرة من العملة المتسربة وهي في تزايد مستمر حيث انتقلت من 16% في الفترة الممتدة بين (1990-1995) إلى 50 %في الفترة (2010-2015) ما يدل على زيادة احتفاظ الأفراد والعائلات بمعدلات من النقود تصل إلى نصف حجم الودائع الموجودة على مستوى البنوك وهي موجهة إما لتسوية المعاملات أو المضاربة في الأسواق الموازية، إذ يمكن تفسير تزايد هذه النسبة بعدة نقاط:

-قلة الوعي المصرفي نتيجة غياب الثقة في البنوك خاصة بعد توالي فضائح السرقة والاختلاسات.

-ضعف استعمال وسائل الدفع الحديثة.

-ضعف استراتيجيات البنوك في جذب وتعبئة المدخرات...الخ.

3-اثر التسرب النقدي على أداء البنوك الجزائرية:

تؤثر الكتلة النقدية المتسربة خارج النظام المصرفي تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعمل البنوك بصفة خاصة، حيث يشكل هذا التسرب ضغطا كبيرا على أداء وعمل هاته البنوك كما يشكل خطرا على قيامها،أين يمكن تلخيص هذه الآثار في:

* تسرب كميات كبيرة من النقود خارج البنوك تقلل من حصة هذه الأخيرة من الودائع وتقلل من قدرتها الايداعية، وبالتالي إضعاف النشاط الائتماني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على وجود مدخرات قادرة على تغطية هذا النشاط، كنتيجة للعلاقة التلقائية الموجودة بينهما (ودائع،قروض)،(دراسة الأستاذ عبد اللطيف مصيطفى حول مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري) حيث تناول مؤشر أهمية الودائع في تغطية الائتمان الذي يعكس مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري،حيث تظهر أهمية الودائع في تغطية الائتمان في الجدول التالي[12]:

[12] مصيطفى عبد اللطيف, دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص5

الجدول رقم(22):أهمية الودائع في تغطية القروض والائتمان

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم القروض	414	484.4	639.3	753.6	774.4	967.2	105695.	1165	12738.	15086.	1412
الودائع /القروض %	50.25	53.42	51.73	55.21	64.63	56.84	59.04	63.84	70.42	67.87	82.68

المصدر: مصيطفى عبد اللطيف،دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص5

نلاحظ من الجدول أن نسبة تغطية الودائع في تغطية القروض من 1990سنة الى سنة 1995 كانت في حدود 50 % حيثلا تتناسب هذه النسبة والاتجاهات الائتمانية والاستثمارية، وهذا يعني لجوء البنوك إلى استعمال السيولة المتاحة لتغطية العجز الحاصل لديها نتيجة تدهور القدرة الإيداعية للبنوك.

أما انطلاقا من سنة 1996 نلاحظ أن النسبة ترتفع لتصل إلى أكثر من80 % سنة 2000 وتبين أهمية تغطية الودائع للنشاط الائتماني والاستثماري.

* مح هذه الكميات المتسربة بتمويل الدائرة غير الرسمية والتي تشكل في حد ذاتها خطرا على عمل البنوك وقيامها (سواء على مستوى سوق الصرف أو سوق الائتمان).

-إضعاف الاستراتيجيات المقامة من طرف البنوك، وزيادة مديونية البنوك التجارية اتجاه البنك المركزي لتغطية العجوزات.

-ارتفاع نسب التضخم،حيث هناك علاقة طردية بين التضخم والتسرب النقدي،حيث تطور حجم التضخم على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(23): تطور معدلات التضخم في الفترة (1990-2014):

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم التضخم %	16.6	24.9	32.7	20.5	29.0	29.7	18.6	5.7	4.9	2.6	0.33	4.2	1.41
	200	200	200	200	200	200	200	201	201	201	201	201	201

	3	4	5	6	7	8	9	0	1	2	3	4	5
حجم التضخم %	2.4	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.26	3.5	-

المصدر: معطيات مجمعة من تقارير البنك المركزي (سنوات الدراسة)

المبحث الثالث: واقع تأهيل عمل المنظومة المصرفية الجزائرية

سنتناول من خلال هذا المبحث واقع تأهيل المنظومة المصرفية من خلال التطرق لأهم الجهود المبذولة من طرف السلطات في التقليل من اثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد على وجه العموم والبنوك على وجه الخصوص، وكيف يمكن تأهيل عمل هذه المنظومة.

1-جهود السلطات الجزائرية في التقليل من اثر الاقتصاد غير الرسمي على البنوك:

قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات وتعديلات في سبيل التقليل من حجم الاقتصاد غر الرسمي من خلال بتر مصادر تمويله،وتحويل الأموال الناشطة في الدائرة غير الرسمية إلى الدائرة البنكية، نذكر أهم هذه الإجراءات:

1-قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في **14** أفريل **1990** والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى، حيث جاء هذا القانون بجملة التعديلات التي أجريت عليها، لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[13]:

- إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- وفتح المجال أمام الخواص لزيادة الكثافة المصرفية.
- وضع نظام مصرفي عصري وفعَال في تعبئة وتوجيه الموارد.

2- تنفيذ إجراءات الخوصصة البنكية بداية من سنة 1995 للحد من ظاهرة التداول الخفي للنقود.

[13] مصيطفى عبد اللطيف, دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص12

3-إصدار المادة 06 من القانون 05-01 المؤرخ في 06 فبراير2005 والمتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث ثمن هذا القانون بالمرسوم القاضي بتسوية الصفقات التجارية التي تفوق قيمتها 500.000 دينار عن طريق الصك والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2011[14].

4-تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار (Ansej)و(Cnac)من خلال تسهيل منح القروض لتلك المشاريع لتحويل تلك النشاطات غير الرسمية الى نشاطات رسمية تفيد الاقتصاد.

5- إلى جملة من التسهيلات التي اتخذتها البنوك من اجل تفعيل دور الوساطة المالية وجذب اكبر للمتعاملين الاقتصاديين، وكذا الأموال المتسربة، مثل:

-منح قروض موسمية بدون فائدة.

-وضع تسهيلات وفتح فوري لحساب بنكي لكل من يريد ضم أمواله التي كانت متداولة خارجا إلى الإطار البنكي.[15]

6-سعي البنوك لتطوير وتحديث وسائل الدفع.

2-عوامل تأهيل عمل المنظومة المصرفية الجزائرية:

بالرغم من الإجراءات المتخذة من قبل السلطات والهيئات المالية في إدماج الأموال النشطة في السوق الموازية إلى الدائرة البنكية، ن أن تلك المجهودات تبقى ضئيلة في ظل التطور الهائل والمتسارع الذي تعرفه الدائرة غير الرسمية، ن لا تكفي تلك المجهودات ولا تساهم بالشكل اللازم في تحقيق الأهداف المرجوة منها، لذلك نقترح مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساعد في رفع الأداء البنكي الجزائري وضم تلك الأموال إلى الدائرة الرسمية، أهمها:

[14]ملف صحفي فيما يخص الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي, تصريح وزير التجارة مصطفي بن بادة ص7
[15]الملحق رقم

-وضع استراتيجيات واضحة تستهدف ضم أموال السوق الموازية إلى الدائرة البنكية بعد القيام بدراسات واضحة ودقيقة حول حجم هذه الأموال والعوامل المؤدية لاستفحاله للقضاء عليها .

-اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية كبديل استراتيجي: حيث أبدت عديد من استطلاعات الرأي والحملات التي لقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي الرغبة الجارحة لشريحة كبرى من المجتمع الجزائري في التعامل بالتمويل الإسلامي، ا على السلطات المالية والنقدية التفكير الجدي في هذا المجال والاقتداء بالدول التي سبقتها في هذا الميدان[16].

-تفعيل استخدام وسائل الدفع في تسوية المعاملات (الشيكات، السفتجة،...) على حساب استعمال النقود المعدنية والورقية، ن خلال نشر هذه الثقافة وكسب ثقة العملاء لضمان تقبلهم ومسايرتهم لأي تطور في هذا المجال.

-القضاء على سوق الصرف الموازي:وذلك من خلال توحيد سوق الصرف من حيث السعر بين البنوك ومكاتب الصرف المعتمدة مع اختلاف بسيط في الهوامش بعد تحريرها طبعا، ومنح تسهيلات وصلاحيات اكبر لتلك المكاتب، من اجل القضاء على السوق الموازية للصرف حيث تعاني الجزائر من وجود سوقين بينهما فارق كبير في الأسعار يصل إلى حدود ال 50 %[17].

-الاهتمام بالتسويق المصرفي والذي يكاد ينعدم على مستوى البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها، فهناك تهميش كلي لرغبات العميل وتطلعاته وخدمات كارثية لا ترقى أبدا بالصناعة المصرفية.

-خصخصة البنوك العمومية.

سليمان ناصر, اشكالية ادماج اموال السوق الموازية في الاقتصاد الجزائري, بحث مقدم الى الملتقى الدولي11

[16] رهانإنجاحالانتقالمنالاقتصادغيرالمنظمإلىالاقتصادالمنظم, جامعة ورقلة ص6-7.

[17] نفس المرجع السابق ص6.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الربط بين الاقتصاد غير الرسمي وأداء البنوك في الجزائر،من خلال عرض حجم هذا الاقتصاد (عرض الدراسات التي أقيمت حول تقدير الاقتصاد غير الرسمي) ، وإيجاد حلقة الوصل التي تبين لنا أنها قناة التسرب النقدي، حيث ينتج عن زيادة حجم هذا التسرب نمو في دائرة الاقتصاد الموازي وزيادة نسبه من الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ينتج عنه تراجع في أداء البنوك في جذب الودائع حيث تقل حصتها من الناتج الوطني نتيجة تسرب هذه الأموال إما للاكتناز أو المضاربة في الأسواق الموازية، وبالتالي تتراجع جميع مؤشرات الأداء الخاصة بها وهذا ما أوضحته النتائج السابقة.

إذ تدل تلك النتائج على ضعف وعدم كفاءة البنوك في جذب الودائع من جهة, وميول الأفراد للاحتفاظ بالأموال على حساب إيداعها في البنوك من جهة أخرى بالرغم من جهود وإصلاحات السلطات المعنية في سبيل ضم تلك الأموال إلى الدائرة الرسمية التي تبقى غير كافية لاحتواء الوضع وتطويقه.

حيث يحتاج احتواء هذه الظاهرة والتقليل من حجمها مضاعفة الجهود ووضع استراتيجيات واضحة مبنية على أسس علمية وحقائق ملموسة لا على تقديرات وهمية.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تحديد العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي وأداء البنوك "حالة الجزائر", وذلك من خلال دراسة وتحليل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات خلال الفترة (1990-2015) والتي توصلنا من خلالها إلى:

نتائج البحث:

توصلنا من خلال محاولتنا إسقاط الجانب النظري للدراسة (ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي, وحالة المنظومة المصرفية الجزائرية) إلى الجانب التطبيقي, إلى:

- ✓ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة خطيرة تهدد جميع اقتصاديات العالم دون استثناء, على غرار الجزائر التي تعاني منها وبشكل معتبر.
- ✓ لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي آثار ايجابية (التقليل من نسب البطالة, والفقر,...) وأخرى سلبية (انتشار الفساد, تراجع الايرادات,...)على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة.
- ✓ يحظى النظام المصرفي في الجزائر بأهمية بالغة باعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد استدانة يعتمد على نظام الوساطة المالية في تمويل المشاريع التنموية.
- ✓ تعاني المنظومة المصرفية الجزائرية من عدة مشاكل وعوائق تحول دون تأديتها للدور المطلوب منها.
- ✓ يأخذ الاقتصاد غير الرسمي معدلات كبيرة من الناتج الداخلي الخام وهي في تصاعد مستمر,هذا ما يستدعي التفكير الجدي في وضع استراتيجيات لضم هذه الأموال إلى الدائرة الرسمية والاستفادة منها.
- ✓ إن المصدر الأول لتكوين أرصدة الأسواق الموازية هو التسريبات النقدية الكبيرة التي عرفتها الجزائر التي توجه إما للاكتناز أو المضاربة في تلك الأسواق وفي كلتا الحالتين تعتبر خسارة كبيرة للاقتصاد.
- ✓ أظهرت المؤشرات المدروسة ضعف الوعي المصرفي وميول الأفراد للاحتفاظ بالنقود لتسوية المعاملات, بسبب جملة من العوامل:

-غياب الثقة في البنوك الجزائرية بسبب توالي الفضائح والاختلاسات.

-الوازع الديني.

- ضعف النظام البنكي في تقديم خدمات مصرفية تجذب العملاء (ضعف في استخدام وسائل الدفع, غياب التسويق المصرفي,.

- ✓ إن زيادة التسريبات النقدية خارج الدائرة البنكية من شانه إضعاف أداء البنوك في تعبئة المدخرات وبالتالي تراجع وظيفتها الائتمانية, كما انه يتسبب في زيادة معدلات التضخم, وتوسع السوق الموازية.
- ✓ هناك عدة سبل وطرق من شانها التقليل من نسب الاقتصاد غير الرسمي وضمها للدائرة الرسمية, أهمها التوجه نحو الصيرفة الإسلامية, وبتر مصادر تمويل هدا النوع من الاقتصاد.
- ✓ وكنتيجة عامة نستطيع القول أن المشكل الذي تعاني منه الجزائر لا يقتصر على الاقتصاد الموازي أو النظام المصرفي بل هو مشكل منظومة.

اختبار صحة الفرضيات:

اختبرنا الفرضيات من خلال الدراسة التطبيقية, وكانت النتائج التالي:

الفرضية الأولى: الاقتصاد الغير رسمي هو وليد لمجموع الثغرات والمشاكل الموجودة في الدائرة الرسمية ومنها الدائرة البنكية, هذه الفرضية صحيحة فنمو الاقتصاد الموازي راجع إلى عدم التحكم في التسرب النقدي وثقل الإجراءات والعراقيل على مستوى الدائرة الرسمية.

الفرضية الثانية: التسربات النقدية هي مصدر تنامي وتطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر, هذه الفرضية صحيحة فالتسرب النقدي هو المصدر الأول لتكوين الأرصدة النقدية في الأسواق الموازية حيث انه لو لم يتواجد هذا النوع من التسربات , النشطاء في هذه السوق لا يلقون حلا سوى اللجوء إلى البنوك.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة تأثير وتأثر بين البنوك والاقتصاد الغير رسمي, هذه الفرضية صحيحة أيضا, لان البنوك تتسبب في لجوء المتعاملين الاقتصاديين إلى السوق الموازية بسبب العراقيل والعوائق التي يواجهها في تعامله مع البنوك, كما يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء البنوك من خلال استحواذه على كميات كبيرة من والصفقات والمعاملات, التي لو مرت على يد البنوك لاستفادت منها كثيرا بالإضافة إلى الأموال التي تقلص من حصة البنوك في الودائع هذا ما يضعف مرونتها واستجابتها لتغيرات الناتج الوطني.

آفاق البحث:

تبقى دراستنا في هذا الموضوع بمثابة نقطة من بحر واسع نظرا لاتساع وتشعب هذا الموضوع, أين تبقى دراستنا إلى محاولة لها نقائصها, كما تعتبر محاولة لفتح المجال وتسليط الضوء على مواضيع أخرى, إذ نقترح مجموعة من المواضيع, أهمها:

- الصيرفة الإسلامية كبديل استراتيجي للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي.

- اثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء البنوك الجزائرية (دراسة قياسية).

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

الكتب:

1.احمد هني, العملة والنقود, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر 1999.

2. احمد هني, اقتصاد الجزائر المستقلة, ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون الجزائر,1991

3.صفوت عبد السلام عوض الله, "الاقتصاد السري", دار النهضة العربية, القاهرة, 2002.

4.عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي, "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود", الدار الجامعية الجديدة للنشر, الإسكندرية,2006.

المجلات, الملتقيات:

aالمجلات:

1. حبار عبد الرزاق,تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري, أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد10, 2011.

2. سليمان ناصر, تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة, أين دور بنك الجزائر؟,المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 02/جوان 2015.

3. فريد بن ختو, محمد الجموعي قريشي, قياس كفاءة البنوك الجزائرية, مجلة الباحث عدد12 سنة 2013, جامعة ورقلة.

4. معراج هواري وفيصل شياد, قياس كفاءة البنوك الإسلامية, مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد12.

5.مجلة الاقتصاد والمناجمنت, جامعة تلمسان, العدد01.

6.حيان سلمان, بحث اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي, جمعية العلوم الاقتصادية السورية .

7. نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر، ورقة بحثية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السادس،ديسمبر 2016.

8.محمد زعلاني, شمولية ظاهرو الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري, أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد10, ديسمبر 2011.

9.شهاب احمد شيحان, اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد10, 2013.

b-الملتقيات:

1. بقبق ليلى اسمهان, العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد "عمليات تبييض الأموال", مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007.

2. مفتاح صالح, بن عبيد فريد ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات, دراسة حالة الجزائر و الدول النامية2006.

3. ملف صحفي فيما يخص الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي, تصريح وزير التجارة مصطفي بن بادة.

4. سليمان ناصر, إشكالية إدماج أموال السوق الموازية في الاقتصاد الجزائري, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي11 رهان, بعنوان إنجاح الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم, جامعة ورقلة.

5. بودلال علي, شعيب بونوة, إشكالية الاقتصاد الغير رسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر, ورقة بحثية جامعة تلمسان

6. رحيم حسين, نحو تطوير الوساطة المالية في الجزائر, نموذج مصرف المشاركة المخاطر, ورقة بحثية جامعة برج بوعريريج.

7. رمضاني محمد , التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي عن طريق الدمج الناجح, مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007.

8. عجيلة محمد بن نوي مصطفى متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007.

9. عزوز علي, بوزيان عبد الباسط الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007.

10. عقبة نصيرة ومجدولين دهينة, الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الآثار وطرق المواجهة, مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر وسبل الترويض جامعة سعيدة 2007.

11. محمد جموعي قريشي, تقييم أداء المؤسسات المصرفية "دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية" 1994-2000",ورقة بحثية, جامعة ورقلة.

12. مصيطفى عبد اللطيف, دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي "حالة الجزائر", جامعة ورقلة.

رسالة ماجستير ودكتوراه:

1. الوالي فاطمة, قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر (الاقتصاد غير الرسمي), رسالة دكتوراه, جامعة تلمسان2015-2016.

2.اكن لونيس, السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر(2000-2009), مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر03, 2011.

3. بقبق ليلى اسمهان, آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية, دراسة قياسية, دكتوراه العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان 2015.

4. بودلال علي تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2006-2007.

5. بورعدة حورية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي" مذكرة ماجستير جامعة وهران 2013-2014

6. بوطالب براهيمي, مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر,رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان 2011-2012.

7. دراوسي مسعود, السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2004", دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 2006.

8. رشيدة حمودة استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة مذكرة ماجستير جامعة سطيف 2011-2012.

9.بطاهر علي,إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية, أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر2006.

10.قارة ملاك, إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة قسنطينة 2009-2010.

مواقع الانترنت:

.www.bank of algeria.com .1

. www.transparency.org.2

www.ons.dz.3

www.word bank.org.4

مراجع باللغة الفرنسية:

a.Livre :

1.Pierre Piesteau , « l'économie sous terraine » p 30, Edition Hachette, Paris1990.

2. Henni Ahmed , « essaie de l'économie informelle-cas de l'Algérie » ,édition ENAG, Alger,1991.

b. Articles et documents :

1. Bureau International Du Travail, Résolution et conclusion concernant le travail décent et l'économie informelle, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90^{e} ,session Genève,2002.

2.14eme Conférences Internationale des Statistiques du Travail.

b. Rapports :

1.CNES , «Secteur informelle : en jeux et défis » ,2008.

2.Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2015.

3. Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2011.